وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

مشاريع وكالة التنمية الاجتماعية في الوسط الشبه حضري

دراسة حالة بولاية تيسمسيلت بلدية عماري أنموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع الحضري.

من إعداد الطالب:
ناجي بلقاسم

الأستاذ المشرف:
الدكتور:بوسكرة عمر

لجنة المناقشة:

- الأستاذ: بلجوهر خالد رئيسا.
- الأستاذ: بوسكرة عمر مشرفا ومقررا
- الاستاذ: ياحي عبد المالك مناقشا

الموسم الجامعي: 2017 – 2018

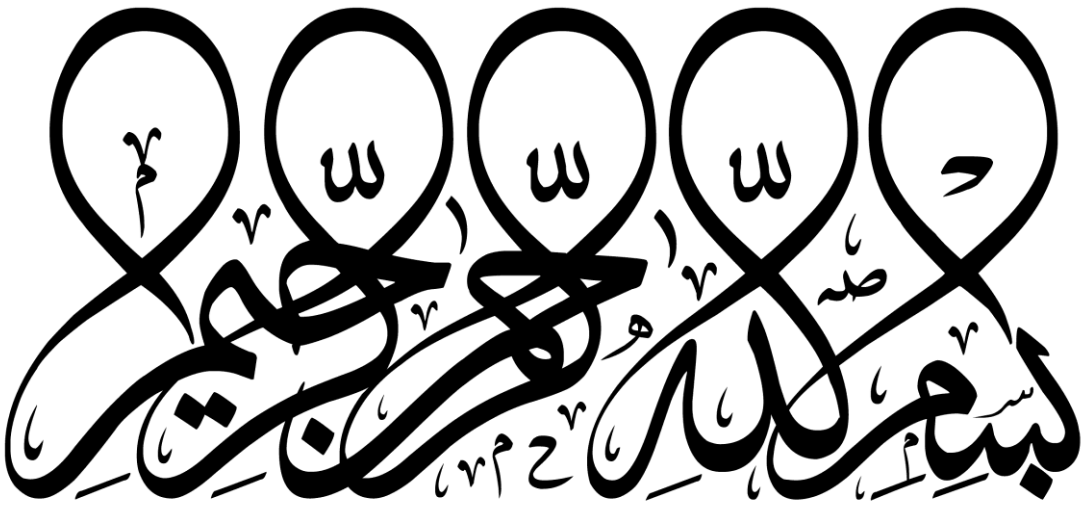
بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

مشاريع وكالة التنمية الاجتماعية في الوسط الشبه حضري

دراسة حالة بولاية تيسمسيلت بلدية عماري أنموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع الحضري.

من إعداد الطالب:
ناجي بلقاسم

الأستاذ المشرف:
الدكتور:بوسكرة عمر

لجنة المناقشة:

- الأستاذ: بلجوهر خالد رئيسا.
- الأستاذ: بوسكرة عمر مشرفا ومقررا
- الاستاذ: ياحي عبد المالك مناقشا

الموسم الجامعي: 2017 – 2018

إن الشكر لله رب العالمين الذي خلق و هدى أولا
و الذي وفقني لإتمام هذا المشروع المتواضع
بعون وتوفيق منه.

كما أتقدم بخالص شكري بعد ذلك و جميل
عرفاني للأستاذ المشرف الدكتور: **بوسكرة عمر**
الذي لم يبخل بنصائحه و توجيهاته فكان
نعم الموجه و الناصح، كما أتوجه بالشكر إلى كل
من ساعدني خاصة عمال وإطارات الفرع الجهوي
لوكالة التنمية الاجتماعية تيارت وعلى رأسهم
السيد: المدير الجهوي **يزيد بن عيسى**
و إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد
لإتمام هذا الجهد المتواضع

كما لا أنسى أن اشكر الطاقم المشرف على
مناقشة هذه الرسالة

إهـــــداء

إلى أغلى ما في الوجود الوالدين حفظهما الله
وجميع أفراد العائلة الكريمة، إخوتي وأخواتي
إلى الزوجة الكريمة و أبنائي الأعزاء:
يونس محمد و الكتكوتة آلاء

إلى جميع الأحبة والأصدقاء
أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الفهرس

إهداء:.
تشكرات :.
مقدمة

الفصل الأول: الإطار التصوري للدراسة

الإشكالية.....ص13
أهداف الدراسة.....ص14
اسباب اختيار الموضوع.....ص15
تحديد مفاهيم الدراسة:.....ص15
الفرضيات:.....ص26

الفصل الثاني: الوسط الحضري والتنمية الاجتماعية

تعريف الوسط الحضري:.....ص28
خصائص مجتمع الوسط الحضري:.....ص30
مشكلات مجتمع الوسط الحضري:.....ص33
التحضر والتغير في الوسط الحضري:.....ص34
بعض خصائص الحياة الحضرية في الجزائر:.....ص37
التعريف بوكالة التنمية الاجتماعية :.....ص42
مهام وكالة التنمية الاجتماعية :.....ص44
برامج وكالة التنمية الاجتماعية :.....ص45
1. المنحة الجزافية للتضامن.....ص45
2. جهاز نشاط الادماج الاجتماعي:.....ص48

3. برنامج ادماج حاملي الشهادات :.....ص48
4. مشروع الجزائر البيضاء:.....ص50
5. برنامج الاشغال العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة.....ص52
6. مشاريع التنمية الجماعية التساهمية:.....ص53
7. الخلايا الجوارية للتضامن:.....ص56
8. مشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية ش غ الجزائر:.....ص58
خلاصة الفصل

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

مجالات الدراسة.....ص62
المجال المكاني للدراسة.....ص63
المجال الزمني للدراسة.....ص64
منهجية الدراسة وأسلوب تحليل البيانات:.....ص65
عينة الدراسة.....ص65
أداة الدراسة.....ص65
تحليل البيانات واستخلاص النتائج.....ص66
نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى:.....ص73
نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية:.....ص74
نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثالثة:.....ص74
خاتمة
قائمة المراجع

فهرس الجداول والصور

جدول رقم 01: يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر والجنس:.....ص66

جدول رقم 02: يوضح الحالة العائلية للمبحوثين.....ص67

جدول رقم 03: يوضح عدد أفراد أسر المبحوثين.....ص67

جدول رقم 04: يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين.....ص68

جدول رقم 05: يوضح نوع البرنامج الذي استفاد منه المبحوث:.....ص68

جدول رقم 06: يوضح توزيع المستفيدين من مختلف برامج وكالة التنمية الاجتماعية.....ص69

جدول رقم 07: يوضح فترة الاستفادة من مختلف البرامج:.....ص70

جدول رقم 08: يوضح مدى رضا المستفيد عن برامج الوكالة:.....ص70

جدول رقم 09: يوضح استفادت المنطقة (الحي) من مشاريع الوكالة.....ص 71

جدول رقم 10: يوضح ماهية المشاريع التي استفادت منها المنطقة (الحي) :.....ص71

جدول رقم 11: يوضح خدمة المشروع.....ص72

جدول رقم 12: يوضح مدى تلبية هذه المشاريع لاحتياجات المنطقة (الحي) :.. .....ص72

جدول رقم 13: يوضح ضرورية مشاريع الجزائر البيضاء في الوسط الحضري :.....ص72

جدول رقم 14: يوضح فعالية مشاريع التنمية الجماعية ومشاريع الجزائر البيضاء في الوسط الحضري:.....ص 72

مقدمة:

تتميز المدينة في مظهرها العمراني و وظائفها التي تؤديها و نموها و تطورها فتمثل المدينة تجمعات سكانية مستقرة و تنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية كما تمتاز بتعدد الوظائف الاجتماعية والاقتصادية و السياسية و قيام الهيئات و المؤسسات و الجماعات و الإدارات و توافر درجة عالية من التنظيم، و تختلف خصائص المناطق الحضرية بعضها عن بعض فهي تتباين في معدلات النمو الحضري و في دوافع النمو و الخصائص الديموغرافية.

لقد فرض التحضر و النمو الحضري عددا من المشكلات التي أخذت تهدد سلامة الإنسان كارتفاع معدلات الفقر و البطالة و المشاكل المتعلقة بتوفير خدمات البنية التحتية و الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى المشكلات البيئية و استنزاف الموارد المحلية.

من هنا ظهر مفهوم التنمية للمجتمعات كوسيلة لمعالجة المشكلات التي تواجه المجتمع و التي تهدف إلى الرقي بمستوى الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و العمرانية و تحقيق المشاركة في تنمية المجتمع المحلي و تنمية القدرات و القيادات المحلية لتكون أكثر قدرة على الإسهام في التنمية مع المحافظة على الموارد المتاحة بهدف الوصول إلى أعلى مستويات من الرفاهية للمجتمع.

و تقاس عمليات التنمية الحقيقية من خلال معايير تتعلق بمرافق البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية و الخصائص الديموغرافية و الاقتصادية للمجتمع

من هنا كان لابد من إدارة عمليات التنمية في المدن من خلال إتباع استراتيجيات تهدف إلى إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه المناطق الحضرية بالإضافة إلى تقوية قدرات المنظمات و الهيئات الحكومية و غير الحكومية لإيجاد السياسات و البرامج الملائمة لعمليات التطوير و القيام بتطبيقها والوصول إلى نتائج مناسبة.

و يعتبر تحقيق التنمية من الأهداف الأساسية في المجتمعات، حيث يتطلب ذلك إيجاد مداخل ومفاهيم مستحدثة يمكن تطبيقها وتنفيذها عمليا بطريقة فعالة تعمل على تحقيق مفاهيم ومبادئ الاستدامة والتواصل في عمليات التنمية العمرانية، وبناء على العديد من التجارب السابقة ومناقشات الأخصائيين في المجال الحضري حول دراسة المداخل والرؤى الجديدة لإحداث تنمية حضرية مستدامة بالمجتمعات العمرانية اتضحت أهمية تعزيز دور المجتمع كطرف فعال في عمليات اتخاذ القرار من خلال اعتبار مبدأ التنمية الجماعية التشاركية، وأصبح توحيد الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية اليوم أمرًا في بالغ الأهمية، لتحقيق تنمية يتقبلها المجتمع ولحل مشاكله الحقيقية، فإنه يجب إشراك كل أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم لذلك تعتبر المشاركة الشعبية من أكثر العناصر أهمية وفعالية للوصول إلى تنمية المجتمع، حيث أن كل تنمية حقيقية لمجتمع ما تتطلب المشاركة الإيجابية والمبادأة التلقائية لأفراد هذا المجتمع، وإن لم تأت هذه المشاركة بشكل تلقائي من المواطنين؛ فإن على الدولة (ممثلة في الجماعات المحلية) استثارتها، وذلك باستخدام مختلف الآليات والوسائل الممكنة، من خلال إثارة الوعي بمستوى حياة أفضل، وإقناع الأفراد بالحاجات الجديدة للمجتمع، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية و التي تكتسي أهمية كبرى لدى صناع القرار في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لما لهذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتتجسد أهميتها، بدرجة أساسية، في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعانيها غالبية الدول المتخلفة خاصة عند الشباب ، والتي تتمتع بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات الكبيرة، وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه، وزيادة القيمة المضافة المحلية، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال نظرا للارتباط المباشر لملكية المشروع بإدارته، وحرص المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى .

وفى هذا الإطار يقد م هذا العمل دراسة لمفهوم التنمية الاجتماعية ودور وكالة التنمية الاجتماعية وذلك من خلال تمكين المجتمع من القيام بدور فعال في جميع مراحل عمليات التنمية العمرانية، وانه لمن الضروري التفكير في تحديد اتجاهات هذه التنمية للتجمعات العمرانية باعتبارها الإطار الذي من خلاله يمكن تحقيق عملية التنمية الشاملة للإنسان والعمران معاً آخذين بعين الاعتبار تحديد مفهوم التنمية في إطار إستراتيجية تقوم على فكر متطور ونظرة تتصف بالاستمرارية والشمولية والواقعية والبيئية والعلمية وتضمن تحقيق تنمية عمرانية شاملة متوازنة تسعى للارتقاء بالمجتمع وتكون أساساً لرفع مستوى معيشة الفرد من كافة الجوانب العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك في إطار الموارد والإمكانيات المتاحة ومن خلال تنظيم استعمالات الأراضي وتوفير الخدمات الحضرية ودعم الأنشطة الاقتصادية لاستيعاب معدلات النمو الحضري المستقبلي.

إلا أن التنمية العمرانية في الجزائر تعاني بمجموعةٍ من الإشكاليات في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والإسكانية والإدارية والتنظيمية التي ظهرت في العقود الثلاث الماضية وارتبطت بنمو وتضخم المدن وبالزيادة السكانية كاستمرار ظاهرة الاستقطاب الحضري وانتشار المناطق العشوائية في كافة المدن، إضافة إلى تآكل الأراضي الزراعية الخصبة نتيجة الامتداد العمراني غير المخطط عليها، وبالتالي تدهور البيئة العمرانية في هذه المدن نتيجة لنقص وضعف توزيع الخدمات والمرافق الأساسية.

وفي هذا العمل، نحاول تسليط الضوء على دور المؤسسة التنموية المتمثلة في وكالة التنمية الاجتماعية ومساهمتها عبر مشاريعها المختلفة في تنمية المجال الحضري من خلال التنمية الفعلية الشاملة بدءاً بالتخطيط ووضع الاستراتيجيات المدروسة و تحقيق الأهداف مرورا بحشد الطاقات و الإمكانات البشرية و المادية و الارتقاء بمستوى الأداء و التعبئة المجتمعية من خلال المشاركة الفعالة للأفراد و ذلك تقييم الأداء و مدى تحقيق أهداف التنمية الفعلية الشاملة بأبعادها، و ترجمة السياسات المتعلقة

بالخدمات و النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية و تحويلها الى مشروعات تعنى بأولويات الجماعات والأفراد من خلال البرامج والمشاريع التنموية المختلفة والتي تقوم الوكالة بتمويلها

ولقد جاءت دراستنا لمعالجة هذا الموضوع تحت عنوان " مشاريع وكالة التنمية الاجتماعية في الوسط الحضري " وقد ركزنا في دراستنا هذه في جانبها الميداني على بلدية عماري بولاية تيسمسيلت وذالك لأني أزاول عملي كأخصائي اجتماعي بوكالة التنمية الاجتماعية في البلدية المذكورة منذ سنة 2007 وأملك دراية واسعة حول جميع البرامج و المشاريع التنموية التي استفادت منها المنطقة، وقد تناولنا في الفصل الأول: الإشكالية والتي قمنا بصياغتها على النحو التالي:

ماهي مشاريع وكالة التنمية الاجتماعية في الوسط الحضري؟

ما نوع مشاريع وكالة التنمية الاجتماعية بالوسط الحضري؟

إلى أي مدى تم النجاح في تجسيد مشاريع الوكالة ببلدية عماري؟

ماهو الدور الذي تلعبه وكالة التنمية الاجتماعية في تنمية الوسط الحضري ؟

ثم تطرقنا إلى أهمية و أهداف الدراسة ، كما تكلمنا عن أسباب اختيار الموضوع و الإطار المفاهيمي للدراسة ، وفي الأخير الفرضيات التي صيغت – على التوالي - كما يلي:

لوكالة التنمية الاجتماعية مشاريع وبرامج تنموية تشمل عدة مجالات، ثقافية منها بيئية اقتصادية واجتماعية وقد كان لبلدية عماري نصيب معتبر من هذه البرامج

- تعتبر مشاريع الوكالة ذات أهمية بالغة في تلبية حاجيات السكان الفردية والجماعية منها على الخصوص إضافة إلى الاعتماد على ما هو متوفر من إمكانيات في المناطق الحضرية.
- ساهمت وكالة التنمية الاجتماعية من خلال برنامج الجزائر البيضاء من تحسين الوسط الحضري خصوصا من الناحية البيئية ونظافة المحيط.

و قد تناولنا في الفصل الثاني تعريف الوسط الحضري وخصائصه ثم المشكلات التي قد نجدها في الوسط الحضري ثم التحضر والتغير في الوسط الحضري وفي نهاية الفصل تناولنا بعض خصائص الحياة الحضرية في المجتمع الجزائري ، ثم و بشيء من التفصيل تطرقنا إلى التعريف بوكالة التنمية الاجتماعية، مهامها والبرامج والمشاريع الموكلة إليها

أما في الفصل الثالث والأخير والذي كان يمثل الجانب الميداني فقمنا بتعريف ميدان الدراسة من حيث المجال المكاني و الزماني و البشري، ثم تلت دراستنا التركيز على منهجية البحث من جهة المنهج المستخدم و العينة وكيفية اختيارها، مع ذكر أهم مصادر جمع المادة العلمية من ملاحظة ومقابلة و استمارة، وفي آخر الفصل قمنا بتحليل البيانات واستخلاص النتائج على ضوء الفرضيات وقد كان في ختام رسالتنا استنتاج عام حيث قمنا بوضع بعض الاقتراحات الهامة للدراسة وفي الأخير خاتمة البحث.

الفصل الأول: الإطار التصوري للدراسة

الإشكالية
أهداف الدراسة
اسباب اختيار الموضوع
تحديد مفاهيم الدراسة
الفرضيات

1 الإشكالية:

يشهد العالم تغيرات سريعة وعميقة، مسّت جميع نواحي الحياة وكان لها تأثير كبير على معظم مدن العالم، وبالأخص من حيث الأساليب والممارسات والأنشطة المتبعة، ممّا استوجب إعادة النظر في العديد من المفاهيم ومنها مفهوم التنمية على اعتبار أنها هدف تسعى إليه كل الدول، سواء أ كانت متقدمة أم متخلفة.

فالتنمية من حيث هي عملية تغيير حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا وحضاريا وبمشاركة الجميع، وسعيا لتحقيق ذلك وجدت الدول المتخلفة نفسها أمام خيارات عديدة تاهت -في كثير من الأحيان -بين السياسات التي يجب الأخذ بها، ولهذا نلاحظ من الناحيتين التاريخية والواقعية تطبيق استراتجيات متباينة، وفي بعض الأحيان متعارضة حتى على مستوى الدولة الواحدة.

من هذا المنظور فإن المشروع التنموي يجب أن ينطلق من الواقع لاستغلال كل الطاقات والإمكانيات المحلية مستمدا خبرته من فهم الواقع والتاريخ الاجتماعي للمجتمع المحلي بكل معطياته ومستوياته، وهذا لتحقيق التغيير الجذري الشامل وتنفيذ الخطط الإستراتجية الهادفة، ومن ثم لا يجب النظر للتنمية على أنها خطة إستراتجية توفيقية وتكميلية لبعض المشاريع التي تشكل القاعدة الأساسية للمجتمع مثل الصناعة، بل يجب النظر إليها على أنها سياسة شاملة تمسّ القطاعات الإنتاجية والقطاعات الاجتماعية والجوانب الإنسانية والجمالية في آن واحد، فالتقدم الاقتصادي الذي لا يرافقه تقدم اجتماعي إنساني وفني مماثل لا يمكن أن ينجح، فهو يعتمد أساسا على قاعدة اجتماعية وحضارية صلبة تُدعم حركته وتُحدّد طبيعته وترسم اتجاهاته وتمنحه قوة وفاعلية.

إن التنمية الشاملة في أي مجتمع ينبغي أن تضع الإنسان في المقام الأول وهذا ما كانت تفتقد إليه إلى حد ما سياسة الجزائر في هذا المجال، حيث أن ما تجدر ملاحظته في هذا الصدد، و بمجرد

إحساس الجميع بأن الدولة قد منحتهم فرصا للمشاركة في العملية التنموية، سيحفزهم على التفاني في العمل بجدية و إخلاص ومن هنا تبرز سياسة وكالة التنمية الاجتماعية بمشاريعها المختلفة

ولعلنا نستطيع في ضوء كل ما سبق طرح الإشكالية التالية:

ماهي مشاريع وكالة التنمية الاجتماعية في الوسط الشبه حضري ببلدية عماري بولاية تيسمسيلت؟

وللألمام باشكالية الدراسة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما نوع مشاريع وكالة التنمية الاجتماعية بالوسط الشبه حضري؟
- إلى أي مدى تم النجاح في تجسيد مشاريع الوكالة ببلدية عماري؟ (ولاية تيسمسيلت)
- ماهو الدور الذي تلعبه وكالة التنمية الاجتماعية في تنمية الوسط الشبه حضري ؟

2 **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى

- محاولة لفت الانتباه للأهمية التي تلعبها وكالة التنمية الاجتماعية من خلال برامجها في العملية التنموية للمجتمع
- استعراض مختلف المشاريع التنموية التي تم تجسيدها في الوسط الحضري بولاية تيسمسيلت
- كما تهدف إلى تحليل و تقييم مدى انعكاس هذه المشاريع على تنمية المدينة الدراسات الاجتماعية لها القدرة على فهم كل ما هو جديد و معاصر من خلال التحليل في إطار شمولي للمجتمع أو الظاهرة محل البحث، و بذلك يستطيع الباحث أن يقدم الحلول المفيدة و البناءة للمشكلات و المعوقات، مما يؤدي إلى النهوض بالمجتمع و بناءه و تنميته.

3 **أسباب اختيار موضوع الدراسة:**

تتعدد الأسباب و الدوافع التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع "مشاريع وكالة التنمية الاجتماعية في الوسط الحضري" من بينها ما هو علمي أو ذاتي، ومن بين تلك الأسباب وأهمها:

- بصفتي إطار سام بوكالة التنمية الاجتماعية، وخبرة مهنية تتجاوز العشر سنوات و قناعتي التامة بالدور الذي تلعبه وكالة التنمية الاجتماعية في عملية التنمية بكل أبعادها في المجتمع الجزائري، فهي مركز الدراسات والأبحاث والتجارب العملية الميدانية، وكذا تكوين الإطارات المؤهلة التي تملك قدرة التحكم في التنمية السوسيو اقتصادية والنفسية وكذا الصحية.
- كون التنمية هي ظاهرة اجتماعية لا اقتصادية فحسب و يمكن ملاحظتها في كل المجتمعات قديمها و حديثها
- قلة تطرق الدراسات السابقة و خاصة في علم الاجتماع لمثل هذه المواضيع سواء على مستوى الماستر أو الدكتوراه.

4 تحديد مفاهيم الدراسة:

4 1 -**التنمية:** انتشر استخدام مصطلح "التنمية" بعد الحرب العالمية الثانية بين الاقتصاديين والاجتماعيين الذين قسموا دول العالم من حيث بنياتها الاقتصادية وما وصل إليه التطور، من حيث مستوى الحياة الاجتماعية والمعيشية إلى دول متخلفة وأخرى نامية ومتقدمة، ودول تحت التنمية أو في سبيلها إلى التقدم.

أ -**التعريف اللغوي لمفهوم التنمية** : ورد في لسان العرب "نمى، النماء، الزيادة نما، ينمو، نموا، زاد وكثر، ونميت الشيء أي رفعته عليه، وكل شيء رفعته فقد نميته، ولهذا قيل نمى الخضاب في اليد والشعر، إنما ارتفع وزاد وهو ينمو، وكل ارتفاع انتماء ونميت النار تنمية إذا ألقيت عليها حطبا وذكيتها به ونميت النار، رفعتها وأشبعت وقودها، والنماء الربح[1].

[1] ابن منظور: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت،2002، ص 241،242.

إذن في الأصل اللغوي تعني الكلمة الزيادة والكثرة والارتفاع والربح، والإذكاء والإشباع، أما التنمية فتوحي بمعنى فاعلي إرادي يعكس "نمو" الذي تتم زيادته تلقائيا بغض النظر عن أي جهد خارجي مساعد في عملية الزيادة والرفعة، والربح والإشباع، كما تعرف أيضا بأنها عملية نمو طبيعية تسير في مراحل متتالية أو تعني في قاموسه اللغوي التطور في مراحل متعددة، و هذا ما جاء في تعريف webester's في قاموسه اللغوي: Dictionary of the american language world [2]

كما اهتم فريق من العلماء بتحليل محلول كلمة التنمية في اللغة العربية كما جاء في بعض القواميس أن تنمية الشيء تعني ارتفاعه من موضعه إلى موضع آخر أو بمعنى أخر نما المال أي زاد وكثر، أما كلمة التنمية في اللغة الانجليزية Developement . بمعنى توسيع أو تطوير وهي في الأصل مأخوذة من الإنماء و التطور و مفهوم التنمية بهذا المعنى يبدوا مرادفا للنمو و الذي يعني النمو الطبيعي في مراحل متعددة، و هذا يرجع نتيجة للجهود المبذولة من أجل تحويل هذا المفهوم من اللغة العادية إلى العلوم الاجتماعية، حيث أدرج تحت المدخل التطويري مثله مثل بعض المفاهيم الأخرى القريبة منه مثل :مفهوم التطور، التغير، النمو، التحديث...إلخ و التي كثيرا ما خلط البعض منهم.[3]

ب – التعريف الاصطلاحي لمفهوم التنمية:

تعريف هيئة الأمم المتحدة: إن التنمية هي النمو مع التغيير، والتغيير اجتماعي وثقافي واقتصادي وهو تغيير كمي وكيفي، و لم يعد من الضروري أن نتكلم عن تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية، لأن التنمية بوصفها متمايزة عن النمو، يجب أن تشمل ناحيتين معا بشكل تلقائي فالمشكلة في رأي الأمم المتحدة ليست النمو الاقتصادي، والزيادة المادية فحسب بل يجب أن يتبع ذلك نمو خلقي ومعنوي ونفسي، أي نمو اجتماعي".

[2] محمد عباس إبراهيم:**التنمية والعشوائيات الحضرية**،اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية،2003 ،ص 106.
[3] عبد الهادي والي: التنمية، **مدخل لدراسة المفهومات الاساسية**، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، 1993، ص 45

يؤكد **هوبهاس** إلى أن التنمية هي عملية تغيير شامل للقوى الاجتماعية وغير الاجتماعية، تسيره في اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة، فهي عملية تغيير مقصود و يتطلب التغيير التنظيم و التنسيق لإعادة التكامل في المجتمع، و هذه الوظيفة تقوم بها التنمية وتعتبر من العلاقات المميزة لها، و تتميز بفاعليتها في مقابلة حاجات أفراد المجتمع، حيث لا تقوم على الجبر و الإلزام إنما تقوم على تعاون و تضافر جهود أفراد المجتمع[4]

و بالنسبة للعالم (**كيم**) فهو يعرف التنمية على أنها علاج التخلف و أن للتنمية قواعد وأركان بصرف النظر عن المسميات سواء كانت التنمية الريفية أو التنمية الحضرية أو التنمية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، فهذه كلها على حسب ما يقول العالم كيم مسميات خاطئة، و هو يرى أن للتنمية قيم و معايير محلية و هنا لابد أن نركز على هذه الألفاظ حيث يركز في التنمية على نتيجتها من المواد و السلع والخدمات5.

يعرف **عبد المنعم شوقي** التنمية بانها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات و العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان في مجتمع ما من خلال عمل تغيير مقصود و موجه يهدف إلى إشباع حاجته[6] .

التنمية عند **عبد الباسط محمد حسن** حينما أشار على أن التنمية ما هي إلا عمليات تغيير اجتماع يتكف بالبناء الاجتماعي و وظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم و تصرفاتهم[7].

التنمية عند **سيد عويس** تكون بإشراك أعضاء المجتمع أنفسهم في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات و المعونات اللازمة لمساعدتهم، و بأسلوب يشجع

[4] HOBHOUSE : LET, **Social developement**, université books, London, 1966, P37 .

[5] محمد نبيل جامع: **التنمية في خدمة الأمن القومي، الطاقة البشرية والنووية في الميزان**، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 49

[6] عبد المنعم شوقي، أحمد الدفراوي: **تنمية المجتمع الريفي**، الشركة المتحدة للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر ، 1976 ، ص2

[7] عبد الباسط محمد حسن: **التنمية الاجتماعية**، المطبعة العالمية، القاهرة، 1970 ، ص 90

على المبادرة و الاعتماد على النفس و المشاركة الايجابية و يلزم كذلك أن يتميزوا بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم[8].

في حين يضيف محمد **عاطف غيث** تعريفا آخر للتنمية يرى فيه أنها التحرك العملي المخطط لمجموع من العمليات الاجتماعية و الاقتصادية تتم من خلال أيديولوجية معنية لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.[9]

التنمية عند **محمود الكردي** هي هدف عام شامل لعملية ديناميكية تحد في المجتمع و تتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية و الوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، و تعتمد هذه العملية على التحكم في حجم و نوعية الموارد المادية و البشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر فترة مستطاعه، وذالك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع.[10]

و يضيف **محمد الجوهري** أن التنمية تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات و الفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم.[11]

ج التعريف الإجرائي لمفهوم التنمية:

هي عملية منظمة بقصد خلق ظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المتوازن وتحسين مستوى المعيشة على مدار الزمن في المجتمع الحضري بمشاركة إيجابية فاعلة تشمل كل الفئات من السكان بمبادرة منهم نابعة من ولائهم والتزامهم بمجتمعهم ، وذلك بالتعاون المتسق مع السلطات الحكومية التي توفر الدعم بكافة أشكاله ، وتتم العملية بشكل متتابع وتضمن الانتقال من حالة إلى حالة أفضل وتتصف بالدينامكية والاستمرار وتضمن تحقيق العدالة الاجتماعية .

[8] سيد عويس: المعوقات **الثقافية و التنمية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، 1973 ، ص1

[9] محمد عاطف غيث و محمد علي محمد: **دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1999 ، ص 15

[10] محمد الكردي: **التخطيط للتنمية الاجتماعية**، دراسة لتجربة التخطيط في أسوان، دار المعارف، القاهرة، 1977 ، ص72

[11] محمود الجوهري: **علم الاجتماع و قضايا التنمية في العالم الثالث**، دار المعارف، القاهرة، ط3 ، 1973،ص 145

4 2 -التنمية الاجتماعية:

أ - **المفهوم الاصطلاحي للتنمية الاجتماعية:** إن مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم الفضفاضة لذلك كثرت تعريفاتها واختلطت في بعض الأحيان مع مفاهيم سوسيولوجية أخرى و يختلف المفكرون السوسيولوجيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كل وفق تخصصه، فيعرفها البعض بأنها عملية توافق اجتماعي، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالفرد إلى المستوى الذي يرضاه من المعيشة، أو عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات إلى غير ذلك من التعريفات...الخ.

و على هذا نجد أن التنمية الاجتماعية تتعامل مع كافة احتياجات الإنسان فيما عدا الاحتياجات الاقتصادية حيث تخص بها التنمية الاقتصادية[12]

ظهر مفهوم التنمية الاجتماعية سنة 1944 في تقرير عن التربية الجماهيرية في بريطانيا وتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير على أن الاهتمام بالنسق القومي يجب أن يكون منطلقا من الاهتمام بأنساق المجتمع المحلي، و ذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات و تنمية قدراتهم على توجيه مسارات التغير الاجتماعي والاقتصادي.

و مفهوم التنمية الاجتماعية ليس حديثا في جوهره كما ذهب إلى ذلك **أرنست ويت** لكن الجديد هو محاولة تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات في الدول النامية.[13]

ويمكن أن يعبر عن التنمية الاجتماعية على أنها التغيير الحضري المقصود و المخطط، و الذي يتناول كل جوانب الحياة المادية و البشرية في إطار المجتمع القومي، و كذا كل ما يتصل بالعادات والتقاليد و أنماط السلوك التي تحكم اتجاهات الأفراد في سبيل رفع المستوى الاجتماعي لمقابلة

[12] سميرة كامل محمد: التنمية الاجتماعية ، مفهومات أساسية، رؤية واقعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، ص13

[13] عبد العزيز العياش، **دور علم الاجتماع في تنمية بلدان العالم الثالث (حالة الجزائر)** ، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر،2003/2002، ص 42 ص43 .

الاحتياجات المتوقعة و المتزايدة للجماعات و الأفراد، في ظل أيديولوجية ترجع آمال الأمة و تحاول لان تصور ما يجب أن يكون عليه مستقبلا في كل الميادين.

ويعرف **عاطف غيث:**التنمية الاجتماعية على أنها" :التحريك العملي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية و الاقتصادية من خلال أيديولوجية معنية، لتحقيق التغيير المستهدف من اجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها"[14]

ويعرف عبد المنعم شوقي التنمية الاجتماعية على أنها" :ذلك العمل المعقد من الإجراءات و العمليات المثالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان المتحكم بقدر ما في متضمنات و اتجاهات التغير الثقافي أو الحضري في مجتمع من المجتمعات، و كذا سرعته بهدف إشباع حاجته[15] ."

و من خلال التعريفين السابقين فإن الدكتورين رغم تعريفهما المختلفين إلا أنهما ركزا على نقطتين أساسيتين و هما أن التنمية الاجتماعية تستهدف التغيير، و بالتالي فهي عملية مقصودة والنقطة الثانية أن هذا التغيير من وضع مرغوب فيه إلى وضع أفضل في مجتمع معيين إلى تغيير ايجابي مجدي.

فيليب روب: يمكن التأريخ لانطلاق دراسات التنمية الاجتماعية لدى المنشغلين بعلم الاجتماع في الفكر السوسيولوجي المعاصر اعتبارا من الدراسة الشديدة التي أخرجها بعنوان) المدخل إلى تنمية المجتمع عام . 1955 و تقدم هذه النظرية على بيان أوجه الخلاف بين التنمية الاجتماعية و بين التغير الاجتماعي بوجه عام، فالتغير الاجتماعي هو حدوث تحولات اجتماعية في أي اتجاه، بينما التنمية الاجتماعية تتمثل في إحداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة، أو هي التغير العمدي لهذه الظروف.

[14] عبد الهادي محمد والي، **التنمية الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعارف،ص 57، ص 58.
[15] عبد الرحيم تمام أبو كريشة، **دراسات في علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطية، ص 43

و في هذا التعريف فان العالم يبرز الفرق بين مصطلحي التغير الاجتماعي و التنمية الاجتماعية أكثر منه تعريف التنمية الاجتماعية.

محي الدين صابر" :أسلوب حديث للعمل الاجتماعي يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير و العمل و الحياة، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية بهذا الأسلوب إن لم يكن ذلك الوعي قائما، و بدعوة أعضاء البيئة المحلية جميعهم إلى المشاركة في التفكير و الإعداد و التنفيذ بالنسبة للمشروعات و البرامج التنموية."

يرى أن التنمية الاجتماعية هي" : منهج علمي و واقعي لدراسة و توجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة، مع التركيز على الجانب الإنساني منه، و ذلك بهدف إحداث الترابط و التكامل بين مكونات المجتمع[16]."

وفيق أشرف حسونة :يعرف التنمية الاجتماعية" :عملية إحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية و الهيكلية اللازمة لنمو المجتمع في بيئته، و ذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة للمجتمع إلى أقصى حد ممكن، و بطريقة تحدد أهدافه."

حاول بعض الكتاب ربط التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية بشكل مباشر على : هيجتر اعتبار أن الأولى تتضمن الثانية، و معظم هؤلاء اقتصاديون من بينهم) هيجتر (حيث يعرف التنمية الاجتماعية على أنها" :عملية استثمار إنسانية تتم في المجالات أو القطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم و الصحة العامة و الإسكان و الرعاية الاجتماعية، بحيث يوجه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصادي الذي يبذل في المجتمع[17]."

[16] عادل مختار الهواري و آخرون: **قضايا التغير و التنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطية، ص 152

[17] عادل مختار الهواري و آخرون: مرجع سابق، ص 152.

و كخلاصة للتعريفات السابقة فان التنمية الاجتماعية عملية مقصودة تفاعلية بين أفراد المجتمع وتستهدف التغيير الايجابي لتحقيق الأهداف الموجودة لنمو المجتمع و النهوض بكل جوانبه الاجتماعية و الاقتصادية و الربط بين الفكر والعمل فيه.

و قد درست فكرة التنمية الاجتماعية لأول مرة بطريقة عملية و رسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950، وكانت الخطة المناسبة للحكومة الهندية قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها منذ عام1951 و في جانفي 1955 وجهة سكرتارية الأمم المتحدة تقديرا هاما للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي في موضوع :التقدم الاجتماعي عن طريق التنمية الاجتماعية. و واصلت الأمم المتحدة منذ ذلك الحين نشاطها في هذا الميدان فأعدت برامج لمساعدة تتضمن إمداد الدول الآخذة في النمو بخبرات في مجال التنمية الاجتماعية، و لم تنقطع عن تنظيم المؤتمرات و حلقات البحث و محاولة نشر كل جديد و مفيد[18].

ب – المفهوم الإجرائي للتنمية الاجتماعية : تعتبر التنمية من أهم المشكلات التي تناولتها فروع كثيرة ومن بينها علم الاجتماع، و تعني عملية التنمية الاجتماعية في دراستنا عملية ديناميكية تتكون من التغيرات الوظيفية في المجتمع و تفاعلها مع العوامل الأخرى – العامل الاقتصادي و البيئي– و بهدف زيادة قدر ة المجتمع على البقاء و النمو و هي عملية شاملة لكل مكونات البناء الاجتماعي.

فالمقصود إذن بالتنمية الاجتماعية هي نمو العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات في المجتمع، بحيث أغفل علماء الاقتصاد أثر العوامل الاجتماعية و الثقافية و أهميتها في التنمية الاقتصادية حيث أن التنمية الاقتصادية لا تتم إلا في إطار البناء الاجتماعي للمجتمع، و لا ترتكز على العوامل الاقتصادية و دورها، بل هناك العوامل البيئية و الطبيعية و الثقافية و القانونية و العوامل الذاتية و النفسية أيضا.

[18] حسن إبراهيم عيد: دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1984 ، ص65

4 3 -الوسط الحضري:

أ - **التعريف الاصطلاحي للوسط الحضري:** يعَرف الوسط الحضري عند علماء الاجتماع على أنه مجتمع المدينة، والذي يتميز بعدة سمات مثل التعقيد والتباين وتقسيم العمل وارتفاع مستوى التكنولوجيا وتباين السلوك وتقدم التنظيم الاجتماعي واللاتجانس وشدة الحراك الاجتماعي وكثافة السكان وكبر الحجم.

يوضح هذا التعريف خصائص المجتمع الحضري ،أي خصائص الحياة الحضرية ، حيث يبرز عدة سمات تتميز بها المدينة كبيئة يسكنها الحضر،وجاء هذا التعريف من منظور علماء الاجتماع الحضري الذين يركزون أثناء دراستهم للمدينة على أنها ظاهرة اجتماعية، واجتهدوا في إبراز خصائص هذه الحياة الاجتماعية[19].

كما جاء في المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية أيضا أن المجتمع الحضري نمط مثالي أو مجرد طوره **روبرت رادفيلد** كجزء من تصنيفه المجتمعي إلى حضري.، شعبي ، ويتميز المجتمع الحضري بعدد السكان الكبير وباللاتجانس والاتصال الوثيق بالمجتمعات الأخرى من خلال التجارة وعملية الاتصال ، يسوده تقسيم العمل المعقد ،و سيطرة الاهتمامات المتبادلة العلمانية على المقدسة، بالإضافة إلى غير ذلك فهو يتميز برغبة أعضائه في تنظيم السلوك على نحو عقلاني نحو أهداف محددة ،و ذلك في مقابل الانقياد وراء مستويات السلوك ومعاييره التقليدية دون جدل ، ومن ابرز خصائص المجتمع أن العلاقات غير الشخصية وتعاقدية وأن ضوابطه الاجتماعية من النوع الرسمي[20]

[19] تأليف نخبة من أساتذة علم الاجتماع: **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 497.

[20] تأليف نخبة من أساتذة علم الاجتماع: مرجع سابق، ص 497، ص 498

وواضع هذا التعريف هو الأنثربولوجي الأمريكي **روبرت رادفيلد** الذي انطلق في تعريفه للمجتمع الحضري من نموذج تصوري ، من خلال دراسات ميدانية إمبريقية لعدد من المجتمعات المحلية في شبه جزيرة اليوكوتان بالمكسيك.

ويشير المجتمع الحضري إلى المجتمع الذي يتميز بالتعقيد وتقسيم العمل واللاتجانس واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج والخدمات، وتمايز التنظيم الاجتماعي وكبر حجم كثافة السكان والعلاقات الرسمية ووضوح الحراك الاجتماعي، و تعقد أساليب التفاعل الاجتماعي[21]

ويعرف المجتمع الحضري على أنه مجموعة من الأفراد تقطن في البيئة الحضرية (المدينة) وتتسم .بأسلوب حياة معين يتجاوب مع خصائص الحجم والكثافة واللاتجانس[22]

ومن السوسيولوجيين الذين انطلقوا من هذا التعريف **لويس ويرث** الذي وضح في مقالته "الحضرية كطريقة للحياة " تصوره عن المجتمع الحضري ويرى ويرث أن الحجم والكثافة والتغاير أو اللاتجانس متغيرات أساسية أو خصائص مميزة للمجتمع الحضري، وينتج عن هذه المتغيرات خصائص مميزة للمجتمع الحضري وانهيار الأسس التقليدية للتماسك الاجتماعي، وتحول العلاقات الاجتماعية إلى طابع لا شخصي، و تحول العلاقات الأولية إلى علاقات ثانوية، كما تحول الضبط الرسمي محل روابط التضامن إلى غير ذلك من الخصائص، وتبع كل من جورج زيمل و دافيز أسلوب ويرث في تصوره للحياة الحضرية، وهناك من السوسيولوجيين في مجال علم الاجتماع الحضري من أخذ بهذا المعيار لتمييز المجتمع الحضري ، إلا أن هذا التمييز يعاني من العديد من أوجه الضعف، حيث أن المحك السكاني يمكن أن يكون مفيدا في حالة دراسة سرعة التحضر في مناطق معنية إلا أنه لا يصلح للتطبيق في كل مكان وزمان، فقد توجد مناطق يتوفر سكانها على هذا الحجم و لا تتمتع بمواصفات الحضر ولهذا يعد هذا المحك غير مفيد تماما من الناحية السوسيولوجية.

[21] سميرة أحمد السيد : **مصطلحات علم الاجتماع** ، السعودية ، مكتبة الشقري، 1997، ص 179.
[22] إحسان محمد الحسن: **موسوعة علم الاجتماع** ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ، ط 1، 1999، ص 555.

ب - **التعريف الإجرائي للوسط الحضري** : يمكن القول أن الوسط الحضري عبارة عن تجمع سكاني مستقر وكبير، ذو كثافة سكانية مرتفعة وغير متجانسة، وتنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية ولا يعتمد في الغالب أفراده في رزقهم على الزراعة بل يعملون في التجارة والصناعة، ويمتاز بزيادة التخصص وتقسيم العمل وتعدد الوظائف السياسية والاجتماعية فيه، وقيام الهيئات والمؤسسات والجماعات والإدارات، وتوافر درجة عالية من التنظيم، إن تميز سكان المدن بالاستقرار والكثافة العالية نتَج عنه استعمالات مختلفة للأراضي أدى لتوطين مراكز تنشيط مختلف الوظائف في أماكن متباعدة يجعل تأدية هذه الوظائف مستحيلة بدون حركة الناس والبضائع، لذلك نسجت هذه الاستعمالات لنفسها داخل المدينة شبكة من الشوارع المختلفة لإدامة التفاعلِ فيما بينها، وامتد نطاق التأثير الحضاري والاقتصادي والاجتماعي للمدينة إلى خارجها بفعل عامل النقل الذي يعد المسئول عن تدوير حركة الحياة في المدينة بكافة أنشطتها وفعاليتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

5 – الفرضيات:

بناءا على التساؤلات المطروحة في الإشكالية، تم صياغة الفرضيات التالية:

- لوكالة التنمية الاجتماعية مشاريع وبرامج تنموية تشمل عدة مجالات، ثقافية منها بيئية اقتصادية واجتماعية وقد كان لبلدية عماري) نصيب معتبر من هذه البرامج
- تعتبر مشاريع الوكالة ذات أهمية بالغة في تلبية حاجيات السكان الفردية والجماعية منها على الخصوص إضافة إلى الاعتماد على ما هو متوفر من إمكانيات في المناطق الحضرية.
- ساهمت وكالة التنمية الاجتماعية من خلال برنامج الجزائر البيضاء من تحسين الوسط الحضري خصوصا من الناحية البيئية ونظافة المحيط.

الفصل الثاني:

الوسط الحضري والتنمية الاجتماعية

أولا:الوسط الحضري

I. تعريف الوسط الحضري:
II. خصائص مجتمع الوسط الحضري:
III. مشكلات مجتمع الوسط الحضري:
IV. التحضر والتغير في الوسط الحضري:
V. بعض خصائص الحياة الحضرية في الجزائر:

ثانيا التعريف بوكالة التنمية الاجتماعية :

I. مهام وكالة التنمية الاجتماعية
II. برامج وكالة التنمية الاجتماعية :
1. المنحة الجزافية للتضامن:
2. جهاز نشاط الادماج الاجتماعي:
3. برنامج ادماج حاملي الشهادات :
4. مشرو ع الجزائر البيضاء:
5. برنامج الاشغال العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة
6. مشاريع التنمية الجماعية التساهمية:
7. الخلايا الجوارية للتضامن :
8. مشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية ش غ الجزائر:

I. تعريف الوسط الحضري:

تعريف المدينة لغًة :كلمة المدينة في اللغة العربية مشتقة من دان يدين، بمعنى الحاكم أو الديان أو القاضي، فهي مكان إقامة القاضي[1]

"تعريف الجغرافيين :نظروا إلى المدينة على أنها مكان يشمل الشوارع المباني والطرق، وما غير ذلك من الماديات التي تجعل الحياة في المدينة ممكنة، ولقد كان وجه اهتمامهم تبيان العلاقة المتبادلة بين العوامل المادية والعوامل الاجتماعية.

تعريف علماء السياسة :اعتبروا المدينة كقالب للتنظيم السياسي، وارتفعوا في دراساتهم باهتمامهم بها لقياس مدى التماسك فيها بمدى كفاية الخدمات العامة والمحلية.

تعريف علماء الاقتصاد :اعتبروا المدينة كمشروع اقتصادي وحاولوا اكتشاف حقيقة السلوك الحضري كنتيجة لتقسيم العمل واعتماد الناس على التبادل ومستويات الثروة.

تعريف المدينة في المصطلحات القانونية :تعتبر المدينة مكان له دستور يكسب صفته عن طريق سلطة سياسية عليا [2]

تعريف علماء الاجتماع :

-تعريف لويس وورث للمدينة: يقول **لويس وورث** في تعريفه لتحديد مفهوم المدينة " :العالم المعاصر لم يعد ذلك العالم الذي يتكون من جماعات صغيرة منعزلة من الناس ينتشرون في رقعة واسعة كمكان، ولكن المظهر المميز لأسلوب الحياة في العصر الحديث هو التركيز في تجمعات هائلة تقوم فيها مراكز محددة تعمل على إشعاع الأفكار والممارسات التي عليها اسم الوسط الحضري، فالمدينة مكان دائم للإقامة يتميز نسبيًا بالكبر والكثافة يسكنه أفراد غير متجانسين [3]

[1] غريب محمد سيد أحمد: **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، بدون ذكر البلد،2006 ، ص 75
[2] محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص 127، 128
[3] محمد عاطف غيث: **علم الاجتماع الحضري " مدخل نضري"**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995، ص 120

-تعريف روبرت بارك للمدينة: عند **روبرت بارك** المدينة ليست مجرد تجمعات من الناس، كما أنها ليست مجموعة من النظم والإدارات، وإنما هي اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات المنظمة والعواطف المتأصلة، فالمدينة مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن وهي بذلك منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز[1]

-تعريف جورج زيمل للمدينة: اعتبر أن المشاكل العميقة لحياة المدينة تنبع من مطلب الفرد، وأن يحافظ على استقلاله وفرديته ووجوده في وجه القوى الاجتماعية وللتراث التاريخي والثقافة الخارجية.

-تعريف ماكس فيبر للمدينة: يعتبر من الأوائل الذين حاولوا إيجاد تعريف للمدينة حيث يقول :إن هناك عنصرًا واحدًا مشتركًا بين التعريفات العديدة، وهو أن المدينة تتكون من مجموعة أو أكثر من المساكن المتفرقة لكنها نسبيًا تعتبر مكان إقامة مغلق، ومع ذلك فليس صحيحًا دائمًا أن نطلق على كل المحليات مصطلح المدن إن كانت الحياة فيها تقوم على التبادل التجاري[2] المدينة إطار تاريخي، إنتاج اجتماعي تاريخي، عمل فني، تحمل جمالا وآدابًا، تنتج إيديولوجية في النمط الحياتي وفي إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية[3] وهي درجة متقدمة من الثقافة، تكون العلوم فيها متطورة إلى حد ملموس، كما ترتفع فيها درجات الفن وتترقى مظاهر الحياة السياسية

والاجتماعية والثقافية، ويرى **جوردن تشايلد** أن الخاصية الأساسية التي ينبغي أن تتوفر في المدينة كمجموعة من سمات الثقافة المتقدمة هي الاندماج والتكيف بين مختلف الطبقات الاجتماعية[4]

II. خصائص مجتمع الوسط الحضري:

إن فهم الحضرية كأسلوب في الحياة في الوسط الحضري الذي يتميز بالتغير سواء في الحركة السكانية أو تغير النظم الاجتماعية، يتطلب تحديد خصائصه والتي نذكر منها:

[1] المرجع نفسه: ص 129
[2] المرجع نفسه: ص 130
[3] عبد الحميد الدليمي: **الواقع والضواهر الحضرية**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، دون ذكر السنة، ص 34
[4] السيد الحسيني: **المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار المعارف، القاهرة، مصر ، 1981 ، ص 81

1. **الحضرية مسألة درجة :**إن دراسة المدن في أي مجتمع من المجتمعات يقوم على أساس أنه كلما زادت المدينة سكانًا كلما اتسعت الخدمات فيها وتنوعت، بحيث تصبِح مركز جذب للسكان والمناطق التي تكون حولها، وهذا لا يكون إلا إذا زادت نسبة الحضرية فيها وأصبحت أكثر وضوحًا، أي أن الحضرية تتناسب طرديًا مع عدد السكان بحيث كلما زاد عدد السكان ارتفعت فيه نسبة الحضرية[1]

2. **التخصص وتقسيم العمل :**من أهم خصائص مجتمع الوسط الحضري ظاهرة تقسيم العمل وتخصصه، حيث نجد العامل في المجتمعات الحضرية المتقدمة يعمل جزء فقط من سلعة أو منتوج، وهذا عكس الحياة الريفية التي يتحدد فيها العمل حسب طبيعة الزراعة.

3. **وضوح الفردية وضعف السيطرة الأسرية :**هناك اتفاق بين الباحثين على أن الفرد الحضري يتمتع بحرية أكبر منها في الحياة الريفية، ويمتاز بشخصية مستقلة وآراء خاصة يدافع عنها، التي تعتبر حصيلة معارفه الشخصية الناتجة عن اتصالاته المستمرة والمتجدد بما يعمل على تحديد آرائه وامتصاص قيم جديدة كما أنه من الملاحظ بالنسبة للفرد الحضري استقلاله إلى حد كبير فله فرديته المتميزة فيما يقبله أو يرفضه دون تدخل الأسرة وكذلك بالنسبة لاتجاهاته وميوله ورغباته[2]

4. **دينامية الحياة الحضرية:** من الملاحظ أن المجتمع الريفي يحافظ على قيمه ويقاوم بقدر الإمكان كل تغيير فيه، ولهذا لا تظهر الطبقات فيه ظهورًا واضحًا كما هو الحال في المدينة، حيث طبقات المدينة مفتوحة بمعنى أن الدخول والخروج فيها محدد للإجراءات أو متأثر بنتائج أو أسباب معينة، و لهذا فإن الحياة الحضرية تتميز بالحراك الاجتماعي الواضح، الأمر الذي يجعل علاقات الناس فيه تتميز بالمرونة والقابلية للتغيير والتكيف مع المواقف المختلفة.

[1] محمد عاطف غيث: **علم الاجتماع الحضري " مدخل نضري"** المرجع السابق، ص 87

[2] محمد عبد الفتاح محمد: **الخدمة الاجتماعية في مجال التنمية"اسس نضرية و نماذج تطبيقية"** ، بدون ذكر دار النشر، ط1، دون تاريخ،ص118

5. **إنخفاض معدلات الإنجاب والوفيات :**تنخفض معدلات الإنجاب بين سكان الحضر وذلك بقبول فكرة تحديد النسل وتنظيم الأسرة، وهذا عكس ما نجده في المجتمعات الريفية حيث أن البناء الثقافي والديني والاجتماعي يرفض إلى حد كبير فكرة تحديد النسل استنادًا إلى أنه مخالف للتعاليم الدينية، وأن الرجولة في كثرة الأولاد اللذين هم مصدر الرزق وأن مركز الرجل الاجتماعي يقوى مع كثرة الأولاد وأن هؤلاء الأولاد هم سواعد للوالدين في عملهما بالزراعة، بينما تتجه الثقافة الحضرية في نظرا لتحديد النسل اتجاهًا مجتمعيًا، إذ ترى فيه وسيلة لمسايرة اتجاهات المجتمع مما يجعلنا نقرر أن العقلية النامية تأخذ إلى حد ما بالاتجاهات الجديدة والقيم التي يستخدمها تطور المجتمع.[1]

6. **النظرة التقدمية للمرأة :**المركز الاجتماعي بالنسبة للمرأة في المجتمع الحضري قيمة بالنسبة للرجل الحضري أكثر منها بالنسبة للرجل الريفي، إذ ينحصر دور المرأة في المجتمع الريفي في العمل بجوار الرجل في الحقل، فهي من هذه الناحية تقوم بدور إنتاجي في حدود العمل الزراعي، بينما الدور الوظيفي للمرأة في الحضر يتغير مع ارتفاع قيمتها والتي أصبح لها نفس الدور بالنسبة للرجل، وقد اتخذ خروج المرأة للعمل تغيرات الوضع الجديد للمرأة في الأسرة الحضرية الذي يعتبر من التحديات الجديدة التي أدت إلى سياسات الإنماء الاجتماعي بالنسبة للخصائص البنائية والوظيفية للأسرة لدراسة أدوار كل من الزوج والزوجة يبين أما متساويان من ناحية السلطة والطاعة والواجبات، بل أن المساواة في دخل الأسرة الحضرية أدت بالرجل إلى أن ينظر إلى المرأة على أنها لها دورًا إيجابيًا في خدمة المجتمع وعليها أن تحقق ذالك عن طريق العمل على أساس أن العمل يرفع من قيمة المرأة بالنسبة للرجل الحضري.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 120
[2] محمد عبد الفتاح محمد، المرجع السابق، ص 119

ومن خصائص الحياة الحضرية نذكر أيضًا:

- تتميز الحياة الحضرية بالتغير السريع سواء من حيث الحركة السكانية أو من حيث التغير في النظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو من حيث التغير في القيم والعادات والتقاليد والنظرة إلى الحياة المهاجرون من الريف يحتفظون بالرواسب الريفية، وآثارها تظل عالقة بسلوكهم، ثم يتحررون منها تدريجيًا[1].
- العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع في الوسط الحضري علاقات سطحية، تغلب عليها المنفعة المادية.
- تمتاز الحياة الحضرية بالتكيف السريع لأفراد المجتمع مع المستجدات.
- الحياة الحضرية مرنة غير جامدة فيها التغير السريع
- الحياة الحضرية أو الحياة في المدينة، تؤثر على الأسرة من حيث البناء والسلطة والزواج والإنجاب والوظائف التقليدية كالتربية والضبط الاجتماعي .[2]
- السلطة في المجتمع الحضري ترتبط بالوضع الاقتصادي وبالمركز الاجتماعي.[3]

III. مشكلات مجتمع الوسط الحضري:

تختلف هذه المشكلات من بيئة إلى أخرى ومن دولة إلى دولة، وهذا راجع إلى ظروف البيئة الاجتماعية والقيم التي تسودها والعوامل المختلفة والمؤثرة فيها، هي التي تحدد نوع المشكلات التي تسود بيئة معينة دون غيرها، وبناءًا على هذا فإن خصوصية المجتمع الحضري تفرض بعض المشكلات نذكر منها:

[1] المرجع نفسه : ص 96 ،97

[2] محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري " تحليل سوسيولوجي لأهم مضاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص89

[3] المرجع نفسه: ص 90

البطالة التي ظهرت في الريف وتعددت في المدن وأصبحت تشغل دورًا رئيسيًا في المشكلة الحضرية، ويمكن أن ترجع البطالة إلى ضعف شخصية الفرد فهي مدعاة لفشله ويمكن تصنيف البطالة إلى:

البطالة السافرة :والتي تعني حالة خلو العامل من العمل على الرغم من قدرته على ذلك.

البطالة المقنعة : وهي الحالة التي يعمل فيها الإنسان بعمل معين ويتقاضى أجرًا غير أنه لا يسهم مساهمة فعالة وجدية في الإنتاج.

البطالة الهيكلية :وتنشأ نتيجة للتغيرات في هيكل وفنية الإنتاج ما يؤدي إلى إحلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة.

تفكك المجتمع الحضري :إن التحضر يؤدي عادة إلى ضعف في العلاقات بين المجتمع، ويرى بعض الاجتماعيين أن التفكك الحاصل في المجتمعات الحضرية يؤدي إلى ضعف الضبط الاجتماعي، فتقل بذلك سلطة المجتمع على أفراده ويصبح الإنسان داخل المجتمع الحضري لا يراعي العادات والتقاليد ولا يضع اعتبار للآخرين مما يؤدي إلى ظهور مشكلات مختلفة مثل تشرد الأحداث والبغاء وشرب الخمر وغيرها.[1]

مشكلة الخدمات التربوية والخدمات الترفيهية وقضاء وقت الفراغ، التي تعود لأسباب مختلفة[2] "

مشكلة أنماط الشوارع التي لم تعد تتناسب مع حركة المرور وحركة النمو غير المخطط للمدن التي تخلق العديد من الأمراض الاجتماعية.

ضعف في العلاقات الاجتماعية بين الناس في نفس الجيرة والعمارة وتراجع قيمة العلاقات القرابية.

تراجع السلطة الوالدية وتفكك الأسرة الحضرية الذي يؤدي إلى تشرد الأحداث.

[1] محمد عبد الفتاح محمد، المرجع السابق، ص 125

[2] أحمد رشوان: **مشكلات المدينة**، دون ذكر دار النشر، الاسكندرية، 1997، ص 153

ثورة الاتصالات والمعلومات والتغير المتسارع، جعلت المعرفة هي المحور الذي تدور حوله حروب المستقبل وثوراته الاجتماعية[1] ، الذي أدى إلى تراجع دور المؤسسات الاجتماعية، خاصًة منها الأسرة والمدرسة والجامعة بالمدن في تنشئة الأبناء وتوعية الشباب.

الغزو الفكري لوسائل الإعلام والاتصال وفي مقدمتها الانترنت، خاصًة في جانب العقيدة والشريعة وفي التاريخ واللغة.

IV. التحضر والتغير في الوسط الحضري:

التحضر عملية معقدة وهو تركز جغرافي للساكن والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية مختلفة، من حيث الشكل والحجم، أو نتيجة لتفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2]

والحضرية نمط من أنماط السلوك الهادف والُمنضبط، وهي ظاهرة مستمرة تسود البناء الحضري وفق معايير، وهي نمط سلوكي خاص بسلوك المدينة " وأهم سمة لها هي شكل العلاقات التي تقوم بين الناس ونوع العمل الذي يقومون به والتخصص وتقسيم العمل ومدى اتساع نطاقه " [3] وإن كانت تحمل في طياتها الإشارة إلى انبثاقها من المدن إلا أنها في الواقع مجرد طريقة في السلوك وحسب بحيث أنها ليست تعبيرًا مقصورًا على الحياة في المدن حيث أننا نجد إنسان متحضر وسلوكه الكلي حضري يعيش في الريف ونجد آخر يعيش في المدينة وهو مع ذلك لا يزال قروي في تفكيره وطريقة وعيشته وفي سلوكه. [4]

[1] نفس المرجع 160
[2] عبد العزيز بوودن :التحضر في الجزائر " العوامل، المراحل،الخصائص، الانعكاسات" ، مقال الباحث الاجتماعي، العدد5 ، 2004، ص 161
[3] مصطفى الخشاب، علم الاجتماع، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1968، ص 27
[4] محمد عاطف غيث :علم الاجتماع الحضري، المرجع السابق، ص 96

مفهوم التحضر عند لينسون Linson أنه عملية ونتيجة في آن واحد تمثل عملية من عمليات التغير الاجتماعي.[1]

التغير: هو كل تحول في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية، وتتسم المجتمعات المنفتحة على العالم بسرعة التغير الاجتماعي، أي أنه كلما كان انفتاح المجتمعات على العالم كان هناك تغير سريع وكلما كانت المجتمعات منغلقة ومنعزلة كان هناك بطء في التغير[2]، ويمكن تصنيف التغير الاجتماعي وفق أسس أو معايير نذكر منها

- تغير اجتماعي سريع :هو الذي يتم على فترات زمنية صغيرة أو محدودة وقد يكون التغير السريع نابع من ثورة المعلومات وعصر التكنولوجيا ويكون في المجتمعات المتقدمة والحضرية.
- تغير اجتماعي بطيء :هو الذي يحدث في فترات زمنية متباعدة ونجد هذا في المجتمعات المغلقة أو شبه المنعزلة كما أن هذا التغير يجعل المجتمعات أكثر قدرة على التكيف الاجتماعي.
- التغير الرسمي :هو التغير المقصود أو الموجه أو المخطط من قبل الجهات الحكومية .
- تغير لا رسمي :هو التغير الذي لا يعتمد أساسًا على أجهزة حكومية بل يعتمد على جهود الأفراد أو الجماعات أو المجتمع.
- تغير اجتماعي إيجابي :يتسم هذا النوع من التغير بالإيجابية والتطور والتقدم وهو ما تسعى إليه جميع الحكومات، إذ يساعد ذلك على تقدم المجتمعات وعدم التخلف عن ركب الحضارة وحل الكثير من المشكلات الاجتماعية.
- تغير اجتماعي سلبي :غالبًا ما يكون في شكل تفكك اجتماعي أو أمراض اجتماعية أخرى.
- التغير من مجتمعات متجانسة إلى مجتمعات غير متجانسة :هو تغير المجتمع من مجتمع متماثل في العقائد والأنماط والطبقة الاجتماعية إلى مجتمع غير متجانس.

[1] أحمد بوذراع :التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن " دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري" ، منشورات الجامعة ، باتنة، 1997، ص 135.

[2] محمد عمر الطنوبي :التغير الاجتماعي، منشاة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1996 م، ص123 .

❋ التغير من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم :أي الانتقال من مجتمع بسيط إلى مجتمع متطور.

تتسم عملية التغير الاجتماعي بالاستمرارية وعدم الثبات فهي ليست مقصورة على وقت معين بل تتم في أي وقت طالما توافرت العوامل المنشطة للتغير.

النظرية التطورية في مجال التغير الاجتماعي تعتمد على عنصرين أساسيين هما :البدائل النظرية ونظرية التخلف الثقافي وقد ظهرت هذه النظرية في أواخر القرن 19 م، ومن ضمن ما جاء في هذه النظرية أن المجتمع بمكوناته وأنظمته الاجتماعية والثقافية يأخذ في النمو والارتقاء والتقدم حتى يصل إلى نقطة معينة ينحدر بعدها ويتدهور ويتلاشى، ويؤكد **بارسونز** في نظريته " النموذج التطوري "أن التطور والتجديد يتجاوز المجتمعات البدائية التي تتحكم فيها النظم القرابية، وعلى أنقاض هذه المجتمعات قام المجتمع الحديث بفصل بعض العموميات التطورية ليس ليتوقف عن التطور بل ليستمر في هذا التطور من خلال عموميات أخرى، ويؤكد **بارسونز** أن هناك عموميات تطورية أدت إلى ظهور المجتمع المستحدث وهي :اللغة والقرابة، الدين، التكنولوجيا، والمجال الاجتماعي للتغير يتمثل في: البيئة والأشخاص والعلاقات الاجتماعية التي تقوم بينهم، ويتمثل في القيم والعادات الاجتماعية.[1]

أي مجتمع يتغير في نواحيه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما قد يتغير في ثقافاته وعاداته وتقاليده، وقيمه وأنماط سلوك الأفراد[2] وقد أدت ثورة الإعلام والاتصال التي شهدها العالم مؤخرًا إلى تغييرات ثقافية و قيمية واجتماعية يزداد تأثيرها على كل المجتمعات وخاصة المجتمعات الحضرية، فالعصر الذي نعيشه هو عصر الثورة التكنولوجية وعصر التغير المتسارع، وعصر الانفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي، والثورة التكنولوجية التي هي من أهم خواص القرن الذي نعيشه هي ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة، والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بمعدلات سريعة،

[1] فاروق مصطفى إسماعيل :التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي، دار المعرفة الجامعية، بدون ذكر البلد، 1990 م، ص81 .
[2] إلياس وطه الحاج :المناهج بين الثوابت والمتغيرات ، مكتبة الأقصى، عمان، 1990 م، ص133 .

ومنذ بداية التسعينات من القرن العشرين بدأت هذه الثورة تحدث تغيرات أساسية في الطريقة التي ينظر الناس بها إلى أدوارهم وأسلوب التعامل مع بعضهم البعض، وإلى التعامل مع الأحداث القريبة والبعيدة، وأصبحت القوة والغنى والتقدم تقاس بمقياس واحد هو الاندماج في الحضارة العلمية والأخذ بمعطيات الثورة المعلوماتية، وأبرز جوانب الثورة المعلوماتية هو الجانب الخاص بالتطورات المدهشة في عالم الحاسوب، فهو لا يزداد سرعة وكفاءة فحسب، بل يزداد تخصصًا ورخصًا وصغرًا وانتشارًا واستخدامًا ويتحرك من المغناطيسي إلى الضوئي إلى الرقمي، ومن الثابت إلى المتحرك، ومن الجامد إلى الناعم، ومن المادة إلى الخلية العضوية.[1]

V. بعض خصائص الحياة الحضرية في المجتمع الجزائري:

كانت الجزائر في عهد ما قبل الاستعمار تعتبر مجتمعا جماعيا تتوفر فيه علاقات عائلية أو قبلية، و كان الاقتصاد و لاسيما في الوسط الريفي يقوم بصفة خاصة على إنتاج الحاجات بالنسبة للجماعة الاجتماعية القائمة "القبيلة أو العشيرة" التي تجد في تحقيق عيشها مما تنتجه بيدها ، ومن ثم لم يكن المجتمع في أزمة بل كان في توازن على أن هذا التوازن لم يكن إلا نسبيا[2] فقد وقع من المتغيرات والتقلبات البنيوية ما هز المجتمع وزعزعته، إن التقلبات الكثيرة التي انتابت المجتمع الريفي التقليدي منذ بداية القرن العشرين، أخلت بالتوازن النسبي الذي كان قائما بين الإنسان والطبيعة، وأساءت إلى المعيشة البشرية وحتى الحيوانية وأدخلت على المجموعة عناصر جديدة غيرت شكلها.

إن هذه السياسة الاستعمارية أنتجت وضعا اجتماعيا يمثل حالة نموذجية لمخطط استعماري متكامل لنقل شعب ذي تقاليد حضارية عريقة إلى وضع شبه بدائي تمهيدا لإخضاعه وإبادته[3] ، فوقع تفكيك للبنى العائلية أو القبلية وتغيير بعيد المدى في عادات السكان، ولاسيما الريفيين منهم وفي نمط

[1] اللقاني ومحمد :مناهج التعليم بين الواقع والمستقبل ، عالم الكتب، القاهرة، 2001 م، ص55 .
[2] محمد مختار بوراكي : السلطة الأبوية في العائلة الجزائرية وحركة التغير الاجتماعي ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، 1987 ، ص59
[3] محمد بومخلوف: التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة – الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية للتحضر ،دار الأمة، الجزائر، 2001 ، ص 121

معيشتهم، حيث تحطم نمط الإنتاج الرعوي الذي كان يجمع أفراد العائلة أو القبيلة في وحدة واحدة، والذي كان -النمط الإنتاجي - يحقق لهم العيش والاستقرار و قامت مقامه شيئا فشيئا أنظمة زراعية من النوع الخفيف الواسع التي لا تؤتي إلا القليل من الفائض الغذائي، فأصبح التعلق بالأرض مهدد الأركان، وبدأت ظاهرة النزوح من الريف محدثة عدم الاستقرار الاجتماعي ومكونة لبداية ما قد يسمى بهامشية السكان النازحين، وتحولت فجأة أزمة الأرياف إلى أزمة المدن، إنها أزمة البنى الحضرية «السكن، التسيير، التموين أوقات الفراغ التي تخضع لصعوبة متعاظمة من زحمة السكان الجدد، إنها كذلك أزمة المدينة الهشة.

وكان للاستعمار أسوأ الآثار على سكان الريف بالخصوص لعزلتهم و هامشيتهم ومن آثاره تمزيق الأملاك الزراعية العائلية وتحطيم نظام إنتاج المواد الغذائية مما جر تعميم الفقر والأزمة الغذائية، ونشأت من ذلك كله من تمييز مختلف للمجموعات الاجتماعية، فوارق اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة الخطورة، وهكذا أخذ المجتمع الجزائري التقليدي من جراء التغيرات البنيوية المتعددة يتحول شيئا فشيئا إلى مجتمع متغاير الصفات سواء في الميدان الاجتماعي أو الاقتصادي العام أو في مجال العلاقات السلوكية للسكان، و أن هذا التغاير لا يبدو بصورة أوضح في ذلك الوسط الريفي الذي تغير وأصبح يعرف مجموعة من الأنماط العائلية الزواجية ذات الطابع الحضري.

إن التطور التاريخي لنمط الحياة الاجتماعية في الجزائر خلق تقلبات كثيرة في بنية المجتمع الجزائري مجتمع شديد التنوع، وكثير التناقضات، حيث جعلت واقع المجتمع الجزائري يتسم بازدواج نمط الحياة التقليدي والحضري، الأول يظهر في تقديس الحياة القديمة والآخر يظهر في التطلع إلى الحياة العصرية، و لكن ليست الحياة الحضرية بل تقليدية إلى وجه كبير بحيث أ أن البلد تقليدي أساسا مع وجود دائم لتجمعات سكنية مدنية.

لقد بدأت المنطقة الريفية بعد الاستقلال تعرف التغيرات الاجتماعية التربوية والاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية المهنية، كما أن هذه المنطقة الريفية هي التي يوجد فيها البناء الاجتماعي العائلي التقليدي، وهي أكثر ثباتا في الوقت الحاضر وتغيرات هذا البناء ليست داخلية للجماعة الاجتماعية العائلية، التي تحتفظ بنفس النسق للمراجع الاجتماعية، لكنها للجماعة بمفاهيم التربية المدرسية للأطفال والعمل المأجور في ميدان عصري للرجال، وبإدخال باستمرار فوائد عصرية في الوسط الاجتماعي العائلي "ماء، غاز، كهربا ء" كذلك الجماعة الاجتماعية لهذه المنطقة وفية لنسق القيم التقليدية ومرتبطة دائما بالبناء التقليدي، لكن عناصر خارجية قوية وايجابية بدأت تقتحم النظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام المعرفي "القضائي" لهذا البناء الاجتماعي العائلي.

إن المنطقة الحضرية المتكونة من مدن صغيرة ومتوسطة و كبيرة وباستثناء المدن الصغيرة التي تدخل في منطقة شبه حضرية، والمنطقة الحضرية كما تشير التقديرات إلى أن نسبة التحضر بلغت 55 % عام 1994بعد ما كانت تمثل 30% عام 1960 ، و لذلك يمكن القول أن المجتمع الجزائري من الناحية السوسيولوجية لا زال يعتبر مجتمعا ريفيا، أو نصف متحضر، أو حديث التحضر، وذلك لان تقريبا نصف السكان لا زالوا يقيمون في المناطق الريفية، وأن النصف الآخر من السكان المقيمين في[1] المدن معظمهم من أصول اجتماعية ريفية، وتحضرهم حديث لا يتعدى عمر الجيل الواحد في أعظم[2] الحالات، إن هذه الحقيقة بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الحضري على المستوى السوسيولوجي لفهم ومعالجة الظواهر الحضرية والأنظمة الحضرية "نظام الزواج – العائلة"، حيث نجد النظام العائلي والبناء الاجتماعي، يعرف أكثر تثقيفا ولكن بدون أن يرفض نسق المراجع الاجتماعية ونسق القيم التقليدية

[1] محمد بومخلوف: المرجع السابق، ص 121 ص122

[2] محمد بومخلوف: المرجع السابق، ص 121 ص122

بالإضافة إلى ما تقدم نجد القرية والمدينة ترتبطان بشبكة من العلاقات الاجتماعية ريفية حضرية، وقد عملت مراكز الأسواق على استقرار علاقات القرية بالمدينة، كما أن التحرك على الصعيد المكاني ينحصر في انتقال مركز الثقل في الجزائر من الأرياف نحو المدن التي يعيش فيها أكثر من نصف السكان، و قد تجرد أهل الريف بأمواج هائلة متتالية من طابعهم الريفي، وينبغي في نفس الوقت الذي يجري فيه تحضر الريف التقليدي، أن نلاحظ عملية ترييف المدينة، وذلك بإضفاء الطابع الريفي التقليدي على المدينة، حيث أن مساكن المدن تنتشر بعيدا عن مركز المدينة حتى تصل إلى قلب الريف، و لا يمكن تخطيط حدودها بشكل قاطع على الخريطة، وهناك أقاليم ظلت ريفية بأكملها حتى وقتنا هذا، وينمو في هذه المناطق نمط من الحياة يعد ريفيا نسبيا، إن لم يكن ريفيا خالصا، وهكذا فان الصراع بين ما هو تقليدي وما هو حديث، يحسم غالبا لصالح الطرف الأول أي التقليدي، فأبناء ثقافة المجتمع الجزائري لم يتخلوُا عن أساليبهم الريفية على الرغم من تحولهم إلى حياة المدينة، واشتغالهم بالوظائف الحكومية وانفتاحهم على العالم الخارجي ،والسبب في ذلك يعود إلى سيطرة القدرة الاستعمارية على المجتمع الجزائري، ودماره العميق جعله يميل إلى الانطواء على بقايا معدات نظام المراجع الاجتماعية الثقافية المعروفة قبل الاستعمار، لأنها تمثل الأصل في نظر الفرد الجزائري لا يمكن التخلي عنها والإنكار التام للعلاقات الاجتماعية المميزة للنظام الجزائري وخاصة في المجتمع الريفي الذي يكون فيه التغير بطيئا.[1]

وعلى الرغم من قبول المجتمع الكثير من التغيرات المادية التكنولوجية الحديثة معنى ذلك أن التغير يمكن أن يصيب الجانب المادي من الثقافة بينما أسرع منه في الجوانب اللامادية، مما يؤدي إلى حدوث التخلف الثقافي من جهة، ومن جهة أخرى فان الثقافة التقليدية للمجتمع مستمرة في التجلي بطريقة أو بأخرى لكنها تبقى هامشية في الوظائف الاجتماعية، الاقتصادية والتربوية الحديثة

[1] محمد بومخلوف: المرجع السابق، ص122.

ثانيا: وكالة التنمية الاجتماعية

I. التعريف بوكالة التنمية الاجتماعية:

في إطار السياسة المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية الهادفة إلى الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية العميقة للتوجه نحو اقتصاد السوق وجدت السلطات العمومية نفسها مجبرة على بذل مجهودات أكبر للتخفيف من آثار هذا المخطط على المستوى المعيشي للمواطنين مما دفعها إلى إعادة قولبة النشاط الاجتماعي للدولة عن طريق خلق مؤسسات وهيئات جديدة تتولى ذلك، من بين هذه الهيئات وكالة التنمية الاجتماعية التي هي مؤسسة عمومية مزودة بقانون خاص هدفها الأساسي هو محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي، تخضع مختلف نشاطاتها للمتابعة الميدانية من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، والتي تشرف على مجموعة من البرامج منها الموجهة للأفراد أو الجماعات السكانية "مشاريع تنموية " والتي سنعرضها في هذا الفصل إضافة، إلى المهام الموكلة إليها بشكل من التفصيل

1. **القانون الأساسي للوكالة :** أنشئت وكالة التنمية الاجتماعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 13 صفر عام 1417 الموافق ل 29 يوليو 1996 و الذي يتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحدد قانونها الأساسي حيث جاء فيه:
2. **المادة الاولى** : عملا بالمادة 196 من الأمر رقم: 95/27 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1995والمتضمن قانون المالية 1996 تنشأ هيئة ذات طابع خاص تسمى **وكالة التنمية الاجتماعية** وتخضع لأحكام هذا المرسوم وتدعى في صلب النص الوكالة[1]
3. **المقر:** يوجد مقر المديرية العامة لوكالة التنمية الاجتماعية بالجزائر العاصمة مع وجود فروع جهوية موزعة عبر التراب الوطني على عدة ولايات.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مصالح رئيس الحكومة، وكالة التنمية الاجتماعية، مجموع النصوص التطبيقية والتنفيذية المتعلقة بالبرامج المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية، الجزائر، 2001، ص 17

4. **هيئات التسيير:** تعتمد وكالة التنمية الاجتماعية في تسير برامجها على هيئتين لهما صلاحيات المداولة : المجلس التوجيهي ولجنة المراقبة " يتشكل المجلس التوجهي من عشرة أعضاء أربعة منهم ينتمون للحركة الجمعوية "ذات طابع اجتماعي وانساني" الستة الآخرون ممثلون للقطاعات الوزارية المعنية بنشاطات الوكالة تنبثق لجنة المراقبة المتشكلة من (3) ثلاثة أعضاء من المجلس التوجيهي المكلف بعقد الجلسات، تسير الوكالة من طرف مديرها العام[1]
5. **الموارد البشرية:** ستخدم وكالة التنمية الاجتماعية عددا من المستخدمين جلهم إطارات ينشطون بمقر الوكالة والفروع الجهوية والخلايا الجوارية التابعة لها ، كما ترتكز الوكالة على "المصالح اللامركزية للقطاع الاجتماعي وعلى البلديات لتفادي إثقال نفقات التسيير لمختلف الأجهزة.[2]
6. **الموارد المالية:** تتمتع وكالة التنمية الاجتماعية باستقلالية مالية حيث تسير الصناديق المالية المخصصة من طرف السلطات العمومية للمساعدة الاجتماعية انطلاقا من الصندوق الاجتماعي للتنمية[3] الذي تأسس بموجب قانون المالية لسنة 1996 في نفس العام الذي أنشئت فيه وكالة التنمية الاجتماعية وهذا ما يعتبر مرحلة نوعية وهامة لتجسيد السياسة الاجتماعية الجديدة حيث يوجه هذا الصندوق أساسا لتمويل الإعانات والدعم المباشر للفئات المحرومة كما تتشكل موارد الوكالة بالإضافة إلى إعانات الصندوق الإجتماعي للتنمية من الهبات والتبرعات أو من القروض الممنوحة من طرف كل هيئة خاصة او عمومية وطنية أو دولية[4]

[1] محمد تاميني: وكالة التنمية الاجتماعية (مهام وتنظيم)، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية، الجزائر 2000، ص 06.
[2] المرجع نفسه: ص 06 .
[3] المرجع نفسه: ص 07.
[4] المرجع نفسه: ص 07.

7. **الفروع الجهوية للوكالة:** لوكالة التنمية الاجتماعية عدة فروع جهوية متواجدة على مستوى التراب الوطني وهي مازالت تواصل في فتح فروع ومديريات ولائية في كل مرة.

II. **المهام:** تتولى وكالة التنمية الاجتماعية القيام بعدة مهام من بينها:

- ✓ تمويل جهاز دعم الدولة للفئات المحرومة الشبكة الاجتماعية والتنمية الإجتماعية المرتبطة بتطبيق البرامج.
- ✓ البحث والاستطلاع وجمع المساعدات المالية والتبرعات والهبات من أي نوع سواء كانت ذات طابع وطني أو أجنبي أو دولي أو متعدد الجوانب الضرورية لتجسيد مهمتها الإجتماعية.
- ✓ وضع شراكة مع المجتمع المدني وإشراك الجمعيات خاصة ذات الطابع الاجتماعي.
- ✓ إنشاء علاقات تعاون مع المؤسسات الأجنبية الممثلة للشركاء المرتقبين.
- ✓ ترقية مشاريع الأشغال أو الخدمات ذات منفعة عمومية، واستعمال مكثف لليد العاملة وتمويلها كليا أو جزئيا
- ✓ السهر على حسن تنفيذ مجموع الأعمال المنصوص عليها في المشاريع.
- ✓ التأكد من أن القطاعات المعنية تؤدي مسؤولياتها.
- ✓ ضمان الاتصال مع هيئات التمويل.
- ✓ تنسيق تطبيق التدابير التنظيمية قصد تنفيذ مختلف جوانب المشروع تنفيذا جيدا.
- ✓ حصر المشاكل التي قد تعرقل تنفيذ المشاريع وتسويتها.
- ✓ إتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان تنفيذ البرامج ومتابعتها ومراقبتها والإشراف عليها[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مصالح رئيس الحكومة، وكالة التنمية الاجتماعية، مجموع النصوص التطبيقية والتنفيذية المتعلقة بالبرامج المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 16.

III. برامج وكالة التنمية الإجتماعية:

تسير وكالة التنمية الإجتماعية محفظة متنوعة من البرامج تحرص هذه الأخيرة على تحديد نفقات التسيير، وتعتمد لهذا الغرض على مختلف المصالح والمديريات الولائية مديريات النشاط الاجتماعي، مكاتب النشاط الاجتماعي للبلديات مديريات التشغيل الولائية، ومن المتوقع أن تتوسع هذه الشراكة مع الحركات الجمعوية حيث تعكس القوانين الأساسية للوكالة اهتمامها البالغ بإنشاء شراكة خصبة مع المجتمع المدني والحركة الجمعوية التي تجسد التضامن الوطني من أجل مساعدة الفئات المحرومة خاصة فيما يتعلق بإنجاز مشاريع التنمية الجماعية، وخير دليل على ذلك هو وجود عدة جمعيات تشارك في المجلس التوجيهي للوكالة.

وفيمايلي سنذكر هذه البرامج كل برنامج على حدى:

1. **المنحة الجزافية للتضامن :** وضعت هذه المنحة من قبل السلطات العمومية إبتداء من عام 1994 وتسيرها وكالة التنمية الإجتماعية منذ سنة 1997 وهي عبارة عن إعانة مباشرة تدفع للفئات المعوزة غير القادرة على العمل وهم:

- ✓ أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم دون دخل والبالغين أكثر من ستين 60 سنة
- ✓ أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم، بدون دخل، المعاقين حركيا أو ذهنيا غير قادرين على العمل.
- ✓ النساء ربات العائلات دون دخل أقل من 60 سنة.
- ✓ الأشخاص المكفوفين ذو دخل يقل أو يعادل الأجر الوطني القاعدي المضمون.
- ✓ الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ستون سنة (60) غير المقيمين في مركز مختص، بدون دخل والذين تتكفل بهم عائلة ذات دخل ضعيف.

- ✓ المعاقين والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة، الذين يتجاوز سنهم ثمانية عشرة 18 سنة بدون موارد والحائزين على بطاقة معاق.
- ✓ العائلات ذات الدخل الضعيف المتكفلة بشخص معاق أو أكثر والذين يبلغ سنهم أكثر من ثمانية عشرة (18) سنة معدومي الدخل.[1]

يهدف هذا البرنامج إلى ضمان إعانة وحماية اجتماعية للفئات الإجتماعية المعوزة المذكورة سابقا، يقدر مبلغ المنحة الجزافية للتضامن في السابق بـــ ألف دينار جزائري 1000دج شهريا لكل مستفيد أما حاليا تم رفع هذه القيمة الى ثلاثة ألاف دينار جزائري 3000 دج مع مبلغ إضافي قدره 120 دينار جزائري عن كل شخص تحت كفالة المستفيد، على ألا يتجاوز عددهم ثلاثة مكفولين يتم تسجيل الطلبات على مستوى مكتب النشاط الإجتماعي البلدي عن طريق تكوين المعني لملف إداري كامل، أما القبول فيقرر من طرف اللجنة البلدية للقبول واللجنة الطبية الولائية بالنسبة لذوي الأمراض المزمنة والأشخاص المعاقين والمكفوفين يتم الدفع بمكاتب البريد المتواجدة على مستوى مقر إقامة المستفيدين.

تجري عملية الإستفادة من المنحة الجزافية للتضامن" بتصريح من الطالب أو بمبادرة من المصالح البلدية وفق قائمة الأشخاص المعدومي الدخل المتوفرة لديها[2]

تتكون اللجنة البلدية من:

* رئيس المجلس الشعبي البلدي.
* رئيس مكتب الإعانة الإجتماعية على مستوى البلدية، أو التقني السامي المكلف بتسيير جهاز الشبكة الإجتماعية

[1] وكالة التنمية الاجتماعية: برامج الدعم والنشاط الاجتماعي، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية، عدد 05 ، الجزائر، 2004، ص 03.
[2] مصالح رئيس الحكومة: وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني، وكالة التنمية الاجتماعية، دليل الاجراءات، 1997، ص 13.

* ممثل أو ممثلي الجمعيات ذات الطابع الإجتماعي.

تتكون اللجنة الطبية من:

- مدير النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية
- طبيب نفساني
- طبيب مختص في جراحة العضام
- طبيب مختص في الأذن والأنف والحنجرة
- طبيب عام

وفي حالة رفض الاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن تشعر اللجنة المعني بقرار الرفض وبإمكان المعني أن يطعن في هذا القرار[1]

ب -منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (سابقا) : وضع برنامج التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة في نهاية سنة 1994 وتقوم وكالة التنمية الإجتماعية بتسيره مند سنة 1997 بهدف الإدماج الإجتماعي للفئات المعوزة والقادرة على العمل يتم القبول في هذه المنحة على أساس مبادرة شخصية من المعني نفسه الذي يطلب إدماجه في ورشات الأشغال الخاصة بالنشاطات ذات المنفعة العامة أو المساهمة في النشاطات ذات المنفعة العامة نفسها[2]، يتم تسجيل الطلبات على مستوى المكتب البلدي للنشاط الإجتماعي عن طريق طلب المعني وتكوينه لملف يتكون من وثائق إدارية كاملة ، أو بمبادرة من هذا المكتب ، أما القبول فيقرر من طرف اللجنة البلدية للقبول يتم دفع المنحة بمكاتب البريد المتواجدة على مستوى مقر

إقامة المستفيدين (تم تعويض هذا البرنامج بجهاز نشاط الإدماج الاجتماعي)

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة التشغيل والتضامن الوطني، وكالة التنمية الاجتماعية، برنامج الشبكة الاجتماعية، مطبوعة خاصة بدائرة الحماية الاجتماعية، 2006، ص 08.

[2] نفس المرجع: ص 10

2. جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي DAIS:

يسمح هذا الجهاز بإدماج البطالين غير المؤهلين لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين.

المزايا:

- منحة شهرية
- مدة ادماج سنتين قابلة للتجديد مرتين
- تغطية اجتماعية
- امكانية الاستفادة من تكوين+ شهادة.
- الراحة القانونية والعطلة السنوية
- شهادة ادماج في مدة الادماج.

للاستفادة من البرنامج يجب:

- ✓ بلوغ السن يتراوح بين 18 و 59 سنة والتمتع بالجنسية الجزائرية.
- ✓ انعدام الدخل والاقامة في الولاية المعنية.[1]

3. **برنامج إدماج حاملي الشهادات PID**: يندرج برنامج إدماج حاملي الشهادات في سياسة الإدماج المهني للشباب الباحثين عن العمل الحاملين لشهادات التعليم العالي والتقنيين السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين و البالغين بين 19 و 35 سنة، قصد اللهم باكتساب خبرة مهنية ترفع قابلية توظيفهم.

المزايا:

- إدماج حاملي الشهادات في نشاطات تتطابق مع تخصصاتهم.
- اكتساب خبرة مهنية

[1] وكالة التنمية الاجتماعية: برامج التشغيل والادماج، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية، عدد 05 ، الجزائر، 2004، ص 08

- الاستفادة من التغطية الاجتماعية.
- عقد عمل لمدة سنة قابل للتجديد.
- منحة شهرية.

تكوين ملف الادماج:

- ملأ استمارة من طرف طالب العمل.
- صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية.
- شهادة التفوق.
- شهادة عائلية أو فردية.
- شهادة اقامة
- بطاقة طالب العمل.
- شهادة ميلاد.
- صورة شمسية.
- صك بريدي.[1]

الاستفادة من البرنامج:

- بلوغ سن يتراوح بين 19 و 35 سنة
- التمتع بالجنسية الجزائرية
- انعدام الدخل.
- الاقامة في الولاية المعنية.

[1] المرجع السابق: ص 08

4. مشروع الجزائر البيضاء/ Blanche Algérie:

هذا البرنامج يهدف إلى خلق مؤسسات مصغرة في ميدان النظافة، صيانة المساحات الخضراء و غرس الأشجار بإستعمال يد عاملة مكثفة و ذلك لتحسين الإطار المعيشي للسكان و خلق مناصب شغل،كما يهدف الى ادماج البطالين لا سيما الذين تم اقصائهم من المنظومة التربوية وذالك بمساهمة الجمعيات والسلطات المحلية.

– يوجه هذا البرنامج إهتمامه بالخصوص للأحياء الصعبة ذات محيط متدهور و التي تمسها البطالة بنسبة عالية .

المستفيدون هم :

– البطالين الذين لم يسبق لهم أن تحصلوا عل سجل تجاري أو بطاقة حرفي من قبل.

– الشباب الذين أختيروا من بين بطالي الحي حسب معايير القبول المحددة من طرف لجنة التسيير للبلدية .

المقاولون مجبرون على دفع رواتب بقيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون و إشتراكات الحماية الإجتماعية[1]

للاستفادة من البرنامج يجب:

1. كمقاول:

- ✓ بطال مسجل في البلدية المعنية
- ✓ السن مابين 18 و 40 سنة
- ✓ مستوى تعليمي لابأس به

المزايا:

[1] المرجع السابق: ص 08 ص 09

- ✓ ابرام أربع عقود لمدة ثلاثة أشهر
- ✓ تعلم تسيير فرق عمل
- ✓ تعلم المسالك الادارية (علاقات مع البلدية،صندوق الضمان الاجتماعي، مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن...الخ)
- ✓ الحصول على بطاقة حرفي و الاستفادة من تغطية اجتماعية مدة سنة كاملة.

2. كعامل:

- ✓ بطال مسجل في البلدية المعنية
- ✓ السن مابين 18 و 59 سنة ودون مستوى

المزايا:

- ✓ يتقاض اجر حسب الاجر الوطني الادنى المضمون لمدة 12 شهرا
- ✓ ضمان تغطية اجتماعية لمدة سنة كاملة
- ✓ اقتناء خبرة في ميدان الصيانة[1]

5. برنامج الأشغال العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP HIMO:

يهدف برنامج الأشغال العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة الى خلق مناصب عمل مؤقتة بكثافة والى صيانة المنشات العمومية عبر القيام بأشغال لها منفعة اقتصادية واجتماعية، كما يهدف إلى ترقية المقاولات المحلية الصغيرة.

الفئات الموجه إليهم البرنامج:

الولايات والبلديات التي تعاني من نسب عالية للبطالة ونقص في المنشآت الأساسية.

[1] المرجع السابق: ص 09

المؤسسات الصغيرة والمقاولين في الولايات المعنية

البطالون بالبلديات المعنية

المزايا:

كمقاول:

- نقاط إضافية للمستفيد من أجهزة ADS. ANGEM. ANSEJ
- الاستفادة من برامج عمل المقاولين الصغار.
- عدم تطلب يد عاملة مؤهلة

كعامل:

- الاستفادة من الأجر الوطني الأدنى المضمون SNMG مدة ثلاث أشهر
- ضمان تغطية اجتماعية مدة العقد.[1]

يندرج هذا البرنامج ضمن الأجهزة الجديدة المطبقة في الجزائر في إطار محاربة الفقر وكل أشكال الإقصاء الاجتماعي تم وضعه منذ عام 1997 للتكثيف من مناصب الشغل المؤقتة في إطار السعي لمكافحة البطالة وليس هذا فحسب بل يهدف البرنامج كذلك إلى خلق نشاطات اجتماعية من خلال ظهور مؤسسات مصغرة تتمثل القطاعات المحددة للاستفادة من برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة في : قطاع الطرق والغابات، الفلاحة، الري البسيط، صيانة التراث العقاري المدني التنمية المحلية، المحيط ... الخ، بخلاف النشاطات ذات المنفعة العامة الممولة بمنح الشبكة الإجتماعية يرمي برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة إلى تحقيق قيمة

[1] وكالة التنمية الاجتماعية: برامج التشغيل والادماج، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية، عدد 05 ، الجزائر، 2004، ص 09

اقتصادية مضافة من خلال المشاريع ويعتمد في ذلك على القطاع الخاص قصد تشجيع روح المقاولة وإنشاء مؤسسات مصغرة.[1]

6. برنامج مشاريع التنمية الجماعية التساهمية DEV-COM:

هو عبارة عن مشاريع موجهة نحو الفئات السكانية الفقيرة القاطنة بالمناطق المستهدفة ويهدف إلى "تحسين الظروف المعيشية للجماعات وكذا إدماجهم في مختلف مراحل إنجاز المشاريع الإجتماعية الاقتصادية الموجهة خصيصا لتلبية احتياجاتهم ذات الأولوية، حيث يخطط لهذه المشاريع وتنجز بمساهمة المستفيدين المطالبين بالسهر على صيانة واستغلال هذه المشاريع بهدف تشجيع الجماعات السكانية على الانضمام والمشاركة في إنجازها لضمان دوامها والحفاظ عليها.

حيث تمول وكالة التنمية الإجتماعية هذا البرنامج الذي وضعه على أساس أن يكون المشروع مقترح من طرف الفئات الإجتماعية المستفيدة، كما أن الوكالة تمول 80 % من تكلفة المشروع و 10 % تكون مساهمة من طرف المجلس الشعبي البلدي أو الجماعات السكانية المستفيدة إن كانت قادرة على ذلك أو ممثليهم (الحركة الجمعوية) كدليل على اهتمامهم بالمشروع ودعوتهم لمتابعة إنجازه واستلامه وكذلك المساهمة في استغلال الهيكل المنجز.

يمكن أن يستفيد من هذا البرنامج كل من:

- البلديات، خاصة منها الأكثر هشاشة
- الجمعيات ذات طابع اجتماعي أو إنساني
- لجان الأحياء والقرى....

معايير إختيار المشاريع: يجب أن تستجيب معايير إختيار مشاريع برنامج التنمية الجماعية الى الشروط التالية:

[1] وكالة التنمية الاجتماعية: برامج التشغيل والادماج، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية، عدد 05 ، الجزائر، 2004، ص 12

استفادة أكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئات السكانية المستهدفة لتحسين المستوى المعيشي اليومي لهم وإحداث عدد معتبر من مناصب الشغل سواءا كانت مؤقتة أو دائمة.

الاستعانة إلى أقصى حد ممكن بالموارد المحلية والطاقات الموجودة بالمنطقة مادية كانت أم بشرية.

أن يكون المشروع مدعم أو مقترح من طرف جمعية محلية أو منظمة غير حكومية أو مجلس شعبي بلدي، ويوافق رغبات السكان المستفيدين.

المساهمة المالية بنسبة 10% من طرف المجلس الشعبي البلدي أو الفئة السكانية المستفيدة، بينما تتكفل وكالة التنمية الإجتماعية بالنسبة المتبقية.

يجب ألا تتجاوز تكلفة المشروع 400 مليون سنتيم

تتحدد موارد تمويل واستغلال المشروع المنجز من طرف المتعهد.

يمر إنجاز هذه المشاريع بمرحلتين[1]:

-المرحلة **التحضيرية :** التي يتم فيها تحديد الحاجات المعبر عنها محليا من طرف الجماعات السكانية المستفيدة وذلك بمساعدة الخلايا الجوارية قبل إرسالها إلى مديرية النشاط الاجتماعي.

-مرحلة التنفيذ : التي تبدأ عند انتهاء مرحلة تحديد المشروع وتكوين الملفات التقنية حيث تقوم مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن للولاية بدراسة أهلية المشاريع على المستوى التقني، الإداري والمالي وذلك من خلال مجلس مختص يعين لهذا الغرض من طرف مدير النشاط الاجتماعي والتضامن، يتكون هذا المجلس من : ممثل عن الفرع الجهوي لوكالة التنمية الإجتماعية، ممثل عن القطاع المعني، ممثل عن المستفيدين، ومنسق الخلية الجوارية.

يدون المجلس قراراته في محضر اجتماع وترسل الملفات التقنية المؤهلة إلى الفرع الجهوي لوكالة التنمية الإجتماعية وذلك لطلب الأموال اللازمة لتمويل الحسابات الفرعية البنكية المفتوحة من طرف الفرع

[1] المرجع السابق: ص 12

الجهوي لهذا الغرض، كما تجدر بنا الإشارة إلى أن هذه الحسابات يعاد تمويلها من طرف وكالة التنمية الإجتماعية "وذلك عند كل مرة تقوم فيها الولايات بموافاة الوكالة بالمعلومات على أساس طلب أموال مبرر بنسخة أصلية للعقود الموقع عليها وذلك إلى غاية اختتام الأشغال الخاصة بالبرنامج، يقوم مدير النشاط الاجتماعي للولاية بمتابعة وتسيير عملية تنفيذ البرنامج إضافة إلى مهمة الإشراف وضمان السير الحسن للأشغال.

كما تقوم القطاعات المعنية (في أغلب الأحيان هي البلديات) بإعداد الملفات التقنية التي تحتوي على مايلي[1]:

1. بطاقة تعريفية للمشروع *Fiche d'identification* مؤشر عليها من طرف الممثل الرسمي للمستفيدين، المجلس الشعبي البلدي أو الجمعيات المصادق عليها من طرف منسق الخلية الجوارية الذي يكون قد قام من قبل بإعداد بطاقة تعريفية للمشروع.
2. بيان كمي وتقديري *fiche technique* مؤشر عليه من طرف المصالح التقنية المؤهلة للقيام بذلك يبين كلفة المشروع المقترحة في البطاقة التعريفية من طرف الجماعة السكانية المستفيدة.
3. تعهد كتابي من طرف المستفيدين أو من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي يضمن التكفل بالمساهمة المالية لإنجاز المشروع بنسبة 10% على شكل دعم مالي يدفع في حساب الفرع الجهوي لوكالة التنمية الإجتماعية قبل الانطلاق في الأشغال .[2]
7. **الخلايا الجوارية للتضامن:** الخلية الجوارية للتضامن عبارة عن فريق متعدد الاختصاصات يضم:

[1] المرجع السابق ص 12 ص13

[2] وكالة التنمية الاجتماعية: برامج التشغيل والادماج، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية، عدد 05 ، الجزائر، 2004، ص 14 ص 15

- طبيب
- مختص في علم الاجتماع
- مختص في علم النفس
- مساعد(ة) اجتماعي (ة)
- مهندس مختص في الفلاحة أو اقتصادي حسب منطقة عمل الخلية

تتوفر الخلية الجوارية للتضامن على سيارة وسائق، يسير الخلية الجوارية للتضامن منسق يعينه المدير العام من بين أعضائها.

مهام الخلية الجوارية للتضامن:

- تحديد مناطق وجيوب الفقر
- تحديد احتياجات الفئات السكانية المعنية بمختلف برامج وكالة التنمية الاجتماعية ومختلف المساعدات التي تمنحها الدولة.
- انجاز تحقيقات وإعداد تقارير خاصة حول الفقر و الآفات الاجتماعية
- المساهمة في تنفيذ نشاطات ذات طابع إنساني و اجتماعي وطبي ونفسي، لا سيما في حالة الكوارث و النكبات
- تنمية كل نشاط يرمي الى التكفل بالفئات السكانية المحرومة وترقيتها وتحسين ظروف معيشتها
- مرافقة الفئات السكانية المحرومة والحركة الجمعوية بالاتصال مع السلطات المحلية في تحديد وانجاز مشاريع تنمية محلية.

كما يقوم أعضاء الخلية بإعداد ما يسمى بالخريطة الإجتماعية أو خريطة الفقر التي ترتب المقاطعات الخاصة ببلدية محل التدخل ترتيبا علميا دقيقا.

يهدف هذا النشاط الجواري الذي تقوم به وكالة التمنية الإجتماعية والخلية الجوارية إلى تحديد بقع الفقر والتهميش التي تستهدفها نشاطات وكالة التنمية الإجتماعية والمساهمة في إعادة العلاقة الحيوية بين الفئات الإجتماعية المحرومة والمرافق العمومية وذلك بتوجيههم وإرشادهم نحو الطرق التي يمكن من خلالها تلبية حاجياتهم ووضعهم في إتصال مباشر مع مختلف المرافق والسلطات العمومية المحلية وهذا كله بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطن على مستوى أهم محاور التنمية الإجتماعية (الصحة،التربية، التشغيل و التعليم

8. مشروع دعم التنمية السوسيو اقتصادية المحلية شمال غرب الجزائر:

هو مشروع الحكومة الجزائرية لمحاربة الفقر ومساعدة الفقراء على تحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، وتجاوز ثقافة الإتكالية وذلك بتعويدهم الاعتماد على النفس ومواجهة كل المشاكل والعراقيل.

وهذا المشروع يشمل ستة ولايات متواجدة شمال غرب الجزائر هي: المدية، تيارت تيسمسيلت، سعيدة، الشلف .

1-الهدف الرئيسي للمشروع: الهدف الرئيسي للمشروع هو محاربة الفقر عن طريق تحسين مستوى المعيشة للمواطنين في المناطق الريفية المعزولة خاصة النساء والشباب العاطلين عن العمل عن طريق مساعدتهم في إنشاء مستثمرات فلاحية التي تمنحهم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

2-الهدف الخاص للمشروع : هو وضع مسار إرادي وجيد للتنمية المحلية الدائمة على مستوى البلديات المعنية التابعة للولايات الستة التي يشملها المشروع التي تتركز أساسا على المشاركة المباشرة للسكان المستفيدين.

3-المحاور الرئيسية التي يرتكز عليها المشروع:

تطوير إستراتيجيات التنمية المحلية :تتجسد هذه الأخيرة على مستوى كل بلدية من خلال تحديد وإنجاز مخططات التنمية المحلية.

تطوير المنشآت القاعدية الإجتماعية الاقتصادية المحلية التي تسمح بتحسين نوعية ومستوى معيشة الجماعات المستفيدة.

ترقية النشاطات الإنتاجية لتوليد المداخيل التكميلية لفائدة الفئات السكانية سيما لحسابها الخاص (قروض مصغرة)

تعزيز القدرات المؤسساتية للفاعلين المحليين (ولايات، دوائر،مجالس شعبية بلدية، جمعيات) هذا المشروع ممول من طرف الدولة الجزائرية " واعتماد على هبة ممنوحة من طرف الإتحاد الأوربي المقدرة ب 30 مليون € لدفع ودعم عملية التنمية المحلية الذاتية والمستدامة ، وذلك بتشجيع تنمية المبادرات المحلية الإنتاجية مع توفير الآفاق لتحسين المستوى المعيشي للفئات السكانية المحرومة على مستوى البلديات المعنية

ميادين التدخل الخاصة بهذا المشروع:

- ✓ المشاريع الخاصة بإنجاز الطرق وفك العزلة
- ✓ السقي والمياه الصالحة للشرب
- ✓ انجاز شبكة التطهير و إستصلاح الأراضي

إن نشاطات مشروع دعم التنمية الإجتماعية الإقتصادية المحلية تعتمد في إنجازها على المشاركة الفعالة للفئات السكانية المستفيدة والمتنخبين المحليين، وهي موجهة أساسا لتحسين ظروف العائلة الجزائرية بصفة عامة خاصة تلك المتواجدة في شمال غرب الجزائر وبالضبط في المناطق النائية والمعزولة الأكثر فقرا.

خلاصة الفصل:

نستخلص مما سبق أن لوكالة التنمية الاجتماعية مشاريع وبرامج عديدة موجهة لتنشيط الفئات السكانية، يتم تخصيص النشاطات التابعة لتركيبة التنمية المحلية والتعزيز المؤسساتي بالأساس لتدعيم الفئات السكانية لإعداد مخططات التنمية المحلية لصالح كل فئة وجماعة، مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات البشرية والطبيعية التي تتوفر عليها كل بلدية.

تعتبر هذه المشاريع بمثابة أداة تخطيط للتنمية المحلية وذلك على المدى المتوسط والبعيد خاصة أنه يتضمن أغلب الحاجيات الجماعية المعبر عنها سواء على مستوى المنشآت القاعدية أو على مستوى النشاطات الإنتاجية المولدة للمداخيل للجماعات والافراد.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

I. مجالات الدراسة:
II. المجال المكاني للدراسة:
III. المجال الزمني للدراسة:
IV. منهجية الدراسة واسلوب تحليل البيانات:
V. عينة الدراسة:
VI. أداة الدراسة:
VII. عرض نتائج الدراسة:
1. نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الاولى:
2. نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية:
3. نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثالثة:

1. مجالات الدراسة:

1.1 المجال المكاني للدراسة:

1.1.1 موقع بلدية عماري:

تقع بلدية عماري غرب عاصمة الولاية تيسمسيلت بحوالي 17 كلم يحدها شمالا بلدية سيدي عابد وبلدية لرجام ، جنوبا تحدها كل من بلدية السبعين و بلدية مهدية (تيارت) أما من الناحية الغربية فتحدها بلدية المعاصم وسيدي الحسني، تبعد عن الجزائر العاصمة بـــ[: 237 كلم تتربع بلدية عماري على مساحة تقدر بـــ 14557 كم2، يقدر عدد سكانها بـــ: 7815 نسمة و تضم 12 مقاطعة منها 08 عبارة عن تجمعات سكانية حضرية رئيسية ومناطق مبعثرة كما تمتاز بطابعها الفلاحي[72]

خريطة رقم 01: توضح موقع ولاية تيسمسيلت بالنسبة إلى الجزائر.

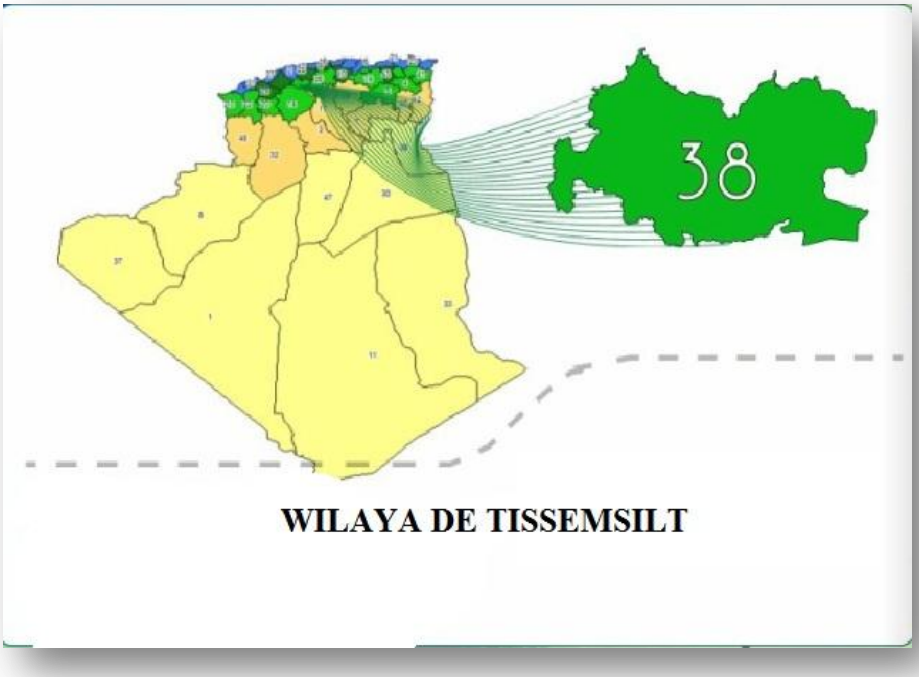

المصدر:وكالة التنمية الاجتماعية 2007

[72] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وكالة التنمية الإجتماعية، الفرع الجهوي تيارت، **الخريطة الاجتماعية لبلدية عماري**،2008، ص 08

1. 1. 2 أصل التسمية:

"عمـــــــــــــاري" كلمة منبثقة من اسم شخص اسمه "عمار" جاء من غرب البلاد حوالي 1800 تمركز بضواحي المنطقة المسماة "الاثنين القديمة" وهي عبارة عن مركز لسوق أسبوعي يتوافد عليه الناس كل يوم اثنين، فأنشأ لنفسه مقرا بالمكان المعروف:" Maison Cassé" فاستقر وعاش بالمنطقة وأنجب بنات وبنين فأخذوا اسمه، وعليه سميت المنطقة بأولاد عمار وهي أصل التسمية الثانية لبلدية عماري بعدها تحولوا وعاشو ا بقرب مزرعة أحد المعمرين الفرنسيين المسمى Monsieur KAT فأخذت هذه المنطقة اسمه ومع التداول المستمر للكلمة أصبحت "مسوكات". وهي التسمية الأولى لبلدية عماري [73]

خريطة رقم 02: توضح موقع بلدية عماري.

المصدر:وكالة التنمية الاجتماعية 2007

[73] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وكالة التنمية الإجتماعية، الفرع الجهوي تيارت، **الدراسة الانثربولوجية لبلدية عماري**،2008، ص 06

1. 1. 3 الخصائص الطبيعية للبلدية:

طبيعة الأرض : تتميز البلدية بطابعها الفلاحي والرعوي، حيث تختص بإنتاج الحبوب والأعلاف الجافة على مساحة من الأراضي الصالحة للزراعة، كما يعتمد سكانها أيضا على تربية المواشي، هذا وتشتهر أراضي البلدية بوجود مادة طينية صالحة للصناعة التحويلية وكذا الصناعة التقليدية كصناعة الفخار بصفة خاصة .

المنـــــاخ: يقدر معدل تساقط الأمطار بـــ 400 إلى 600 ملم و ه ذا من 60 إلى 90 يوم في السنة.

الثلوج : من 2 إلى 7 أيام و ه ذا ثلاث مرات في السنة مصحوبة بتشكيلات جليدية يصل سمكها أحيانا إلى 50 سم بالمرتفعات .

الرياح : المنطقة تتميز برياح السيركو حيث تدوم من 2 إلى 7 أيام في السنة .

تتميز المنطقة بطابعها الفلاحي الرعوي و يرتكز نشاطها على زراعة الحبوب من قمح وشعير وتربية الأغنام والأبقار.[74]

1. 2. المجال الزمني للدراسة:

يقصد بالمجال الزمني للدراسة تحديد الوقت الذي تجمع فيه البيانات ويتطلب ذلك القيام بدراسة استطلاعية عن الأشخاص الذين تتكون منهم العينة لتحديد الوقت المناسب لجمع البيانات منهم حيث أخذت الدراسة ما يقارب الأربعة أشهر من منتصف جانفي وحتى نهاية أبريل 2018

[74] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وكالة التنمية الإجتماعية، الفرع الجهوي تيارت، **الخريطة الاجتماعية لبلدية عماري**،2008، ص 10

2. منهجية الدراسة وأسلوب تحليل البيانات:

إن قيمة البحث تكمن في قدرة الباحث على استخدام المنهج الملائم و الأدوات المناسبة للوصول إلى نتائج علمية مرضية، و نظرا لطبيعة موضوعنا الذي يبحث عن الأسس التي يعتمد عليها الباحثون في المجال الحضري فقد اعتمدت الدراسة على منهج البحث الوصفي في جمع البيانات وتحليلها المتعلقة بالأفراد المستفيدين من برامج ومشاريع وكالة التنمية الاجتماعية بهدف معرفة الدور الذي تلعبه الوكالة في المجال الحضري.

أ –عينة الدراسة:

تم جمع البيانات والمعلومات من خلال استبيان المقابلة الشخصية مع 45 شخص ذو صلة ببرامج ومشاريع الوكالة في بلدية عماري، وفقا للمعايير التي حددتها الدراسة.

ب -أداة الدراسة:

لقد تم الاستعانة بتقنية استمارة المقابلة بما يلبي تحقيق أهداف الدراسة، فقد أفادتنا هذه التقنية في جمع العديد من المعطيات والبيانات والأفكار والتصورات والأرقام المرتبطة بالموضوع، ومن خلال المقابلات التي أجريناها مع المبحوثين الذين شكلوا لدينا محورا أساسيا في البحث، على اعتبارهم أنهم فاعلين اجتماعيين أساسيين وهكذا أجرينا عدة مقابلات متكررة مع عينة البحث لدينا، دامت كل مقابلة ما بين 15 إلى 20 دقيقة، ونظرا للظروف المميزة لهذه التقنية في التعامل مع المستجوبين اضطررنا في كثير من الأحيان، إلى تكرار المقابلات مع البعض من المستجوبين أو تأجيلها مرات عديدة، حسب الظروف المحيطة بالمقابلات، الشيء الذي دفعنا في الكثير من الأحيان إلى الإلحاح واستعمال تقنية المقابلة في بعض الأحيان خارج إطار العمل كما هو الحال مع بعض النساء، قصد الحصول على أكبر قسط ممكن من المعلومات والآراء والأفكار حول مشكلتنا البحثية، بغرض التحقق من مختلف الحقائق المرتبطة بالموضوع، وكذا ارتباطها بالواقع المحلي وقبل ذلك، كانت لنا مقابلات

محددة، مع أرباب الأسر الناشطون بالجمعيات ولجان الحي، تحصلنا من خلالها على المعطيات والبيانات التي أردنا الوقوف عندها مع هؤلاء وكانت وسيلتنا في ذلك دليل المقابلة، والذي شكل لدينا وسيلة بحثية هامة ويتضمن مجموعة من الأسئلة الموجهة لعملية الحوار والنقاش دار بيننا وبين المبحوثين لمعرفة الأفكار والتصورات المرتبطة بموضوع الدراسة حيث تضمن هذا الدليل 23 سؤالا موزعة على ثلاث محاور تمثلت في : البيانات الشخصية، الاستفادة من البرامج الفردية لوكالة التنمية الاجتماعية، البرامج والمشاريع الجماعية لوكالة التنمية الاجتماعية وبتوزيع أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة وبعد جمع المعلومات والمعطيات الميدانية.

جدول رقم 01: يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر والجنس

الفئة العمرية للذكور	التكرار	النسبة المئوية	الفئة العمرية للإناث	التكرار	النسبة المئوية
30 – 20	10	36	30 – 20	7	% 45
41 – 31	8	% 29	41 – 31	5	% 22
52 – 42	2	% 14	52 – 42	3	% 11
63 – 53	1	% 7	63 – 53	2	% 0
74 – 64	1	% 7	74 – 64	2	% 22
85 – 75	1	% 7	85 – 75	3	% 0
المجموع	23	% 100		22	% 100

من خلال الجدول يتضح لنا أن: نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 30 سنة تمثل أكبر نسبة للجنسين، ونفسر ذالك بأن المستفيدين من برامج وكالة التنمية الإجتماعية الذين شملهم البحث هم مستفيدون من برامج التشغيل والإدماج حيث أن الفئة العمرية 20 -30 سنة هي فئة نشطة وهذا النوع من البرامج (التشغيل والإدماج) هو الملائم والموجه لهذه الفئة، تليها فئة الأشخاص المستفيدين من برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية ويمكننا القول أن الأشخاص الذين تجاوزت أعمارهم 60 سنة يستفيدون من برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية لأنهم بحكم السن غير قادرين

على المشاركة في برامج التشغيل والإدماج، كما نلاحظ وجود مختلف الفئات العمرية وهذا ما يعني أن برامج وكالة التنمية الإجتماعية موجهة لمختلف الفئات العمرية بالنسبة للجنسين.

جدول رقم 02: يوضح الحالة العائلية للمبحوثين

الحالة المدنية للذكور	التكرار	النسبة المؤوية	الحالة المدنية للإناث	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	15	% 65	عزباء	3	% 14
متزوج	5	% 22	متزوجة	2	% 9
مطلق	2	% 9	مطلقة	8	% 36
أرمل	1	% 4	أرملة	7	% 32
يعيش بمفرده	0	% 0	تعيش بمفردها	2	% 9
المجموع	23	% 100		22	% 100

من خلال الجدول يتضح لنا أن أكبر نسبة من المبحوثات هن المطلقات والأرامل وهن المستفيدات من برامج التشغيل والإدماج الاجتماعي وذالك راجع الى فلسفة وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين شؤون المرأة خصوصا فئة المطلقات والأرامل أما بالنسبة لفئة المتزوجين بالنسبة للجنسين فهي أقل نسبة في مجتمع البحث

جدول رقم 03: يوضح عدد أفراد أسر المبحوثين

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
1- 3 أفراد	7	41
4 – 6 أفراد	5	29
7 – 9 أفراد	4	24
10 – 12 فرد	1	12
المجموع		100

من خلال الجدول يتضح لنا أن أكبر نسبة من المبحوثين يتراوح عدد أفرادهم بين 4-6 أفراد بنسبة 29 % و من خلا الميدان يتضح أن أغلب أرباب الأسر مستفدين من جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي DAIS مع وجود فئة قليلة مستفيدة من المنحة الجزافية للتضامن وكذلك برامج

التشغيل والإدماج ونلاحظ وجود نسبة كبيرة من المستفيدين الذين يتراوح عدد أفراد أسرهم من 1 إلى 03 أفراد وهي تمثل الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم أو أرباب الأسر المتزوجين حديثا، كما أن متوسط عدد الأفراد داخل الأسرة هو 5 أفراد

جدول رقم 04: يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
أمي	5	11
مدرسة قرآنية	6	13
ابتدائي	8	18
متوسط	6	13
ثانوي	9	20
جامعي	11	25
المجموع	45	100

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة هي **25 %** تمثل فئة الجامعيين ويكون أغلبهم قد استفادوا من برامج ادماج حاملي الشهادات، مع وجود نسبة معتبرة من المستفيدين الذين لا يتعدى مستواهم التعليمي المرحلة الثانوية يمثلون نسبة 20 % أما الذين انقطعوا عن الدراسة في مرحلة التعليم الابتدائي و المتوسط بمجموع31 % ونجد أغلبهم قد إستفادوا من برامج التشغيل والإدماج.

ومن هنا نلاحظ أن برامج وكالة التنمية الإجتماعية موجهة لمختلف المستويات التعليمية

جدول رقم 05: يوضح نوع البرنامج الذي استفاد منه المبحوث

نوع البرنامج	التكرار	النسبة المئوية
برنامج الدعم والمساعدة الاجتماعية	20	44
برامج التشغيل والادماج	25	56
المجموع	45	100

من خلال الجدول تبين لنا أن نسبة المبحوثين المستفيدين من برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية وكذا برامج التشغيل والإدماج هي نسب متقاربة وذلك لأن هذا الأخير موجه إلى الفئة الأكثر فقرا والفقراء هم الأكثر حاجة للاستفادة من برامج وكالة التنمية الإجتماعية كما أن برامج التشغيل والإدماج موجهة إلى فئة الشباب حاملي الشهادات.

جدول رقم 06: يوضح توزيع المستفيدين من مختلف برامج وكالة التنمية الاجتماعية

أسم البرنامج	التكرار	النسبة المئوية
المنحة الجزافية للتضامن	6	13
جهاز نشاط الادماج الاجتماعي	12	27
برنامج ادماج حاملي الشهادات	21	47
برنامج التنمية الجماعية	4	9
برنامج الاشغال العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة	2	4
المجموع	45	100

من خلال الجدول تبين لنا أن المستفيدين من برنامج إدماج حاملي الشهادات و جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي يمثلون أعلى النسب حيث تبلغ على التوالي: 47 % و 27 %، كما نلاحظ من خلال الجدول أن المستفيدين من برنامج منحة نشاطات الحاجيات الجماعية جد ضئيل بالنسبة للبرامج الأخرى.

جدول رقم 07: يوضح فترة الاستفادة من مختلف البرامج

الفترة الزمنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من سنة	2	5
من عام الى خمس سنوات	14	31
من ستة الى عشر سنوات	18	40
أكثر من عشر سنوات	11	24
المجموع	45	100

نلاحظ أن نسبة 40 % هي أكبر نسبة وتمثل الأشخاص الذين استفادوا من البرامج ويكون أغلبهم مستفيدين من برامج التشغيل و الادماج خاصة برنامج ادماج حاملي الشهادات وكذلك نفس الشيء بالنسبة لسنوات 2008 حتى 2013 حيث تبلغ نسبتهم 31 % أما بالنسبة لفترة أقل من سنة فهي النسبة الأقل وذالك لسياسة التقشف التي عرفتها الدولة ومست جميع البرامج في شتى القطاعات.

جدول رقم 08: يوضح مدى رضا المستفيدين عن برامج الوكالة

مدى رضا المستفيدين عن البرامج	التكرار	النسبة المئوية
نعم	27	60
لا	18	40
المجموع	45	100

نلاحظ أن 60 % من المستفيدين راضون عن المنح التي يتقاضونها، وهم المستفيدون من برامج إدماج حاملي الشهادات وبرامج التنمية الجماعية وذالك لأنها موجهة لفئة الشباب، أما المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن صرحوا أنهم أرباب اسر فهم غير راضين عن برامج الوكالة ويجب رفع المنحة أو توفير عقود عمل دائمة ومن هنا يتضح لنا أن برامج وكالة التنمية الإجتماعية قد استطاعت أن تلبي بعض الحاجيات الأساسية للمستفيدين من برامجها وبالتالي حسنت من ظروفهم للمعيشة

جدول رقم 09: يوضح استفادت المنطقة (الحي) من مشاريع الوكالة

اجابة المبحوث	التكرار	النسبة المئوية
نعم	40	89
لا	5	11
المجموع	45	100

أغلب تصريحات المبحوثين تؤكد استفادت المنطقة من مشاريع وكالة التنمية الاجتماعية وهم شباب خريجي جامعات قد استفادوا من قبل من تحقيقات أسرية من طرف الخلية الجوارية للتضامن، أما البقية فهم أشخاص كبار السن أو نساء ماكثات بالبيت وهم المستفيدون من المنحة الجزافية للتضامن.

جدول رقم 10: يوضح ماهية المشاريع التي استفادت منها المنطقة (الحي)

إجابة المبحوث	التكرار	النسبة المئوية
مشاريع الجزائر البيضاء	23	51
مشاريع التنمية الجماعية	22	49
المجموع	45	100

استفادت المنطقة من مشاريع التنمية الجماعية وذالك بعد عملية التحقيقات الاسرية التي قامت بها الخلية الجوارية عماري، حيث تم أخذ الحاجيات الجماعية للأفراد ومتطلباتهم، بحيث تم تسديد 90 % من تكلفة المشاريع من طرف وكالة التنمية الاجتماعية و 10 % اتخذتها البلدية على عاتقها وهي مشاريع لا زالت في الخدمة حتى الوقت الحالي، كما تستفيد البلدية في كل سنة من 03 الى 05 مشاريع الجزائر البيضاء التي تساهم في تحسين الوسط الحضري و نظافته وتزيين المحيط.

جدول رقم 11: يوضح خدمة المشروع

إجابة المبحوث	التكرار	النسبة المئوية
قيد الخدمة	35	78
متوقف جزئيا	10	22
متوقف كليا	0	0
المجموع	45	100

المشاريع التي استفادت منها المنطقة هي قيد الخدمة وهو ما تعبر عنه نسبة 78 % أما المشاريع المتوقفة جزئيا فهي مشاريع الجزائر البيضاء وذالك لسياسة التقشف التي عرفتها الدولة في الآونة الأخيرة، والتي تم رفع التجميد عنها في شهر أفريل المنصرم

جدول رقم 12: يوضح مدى تلبية هذه المشاريع لاحتياجات المنطقة (الحي)

إجابة المبحوث	التكرار	النسبة المئوية
نعم	45	100
لا	0	0
المجموع	45	100

جدول رقم 13: يوضح ضرورية مشاريع الجزائر البيضاء في الوسط الحضري

إجابة المبحوث	التكرار	النسبة المئوية
نعم	45	100
لا	0	0
المجموع	45	100

جدول رقم 14: يوضح فعالية مشاريع التنمية الجماعية ومشاريع الجزائر البيضاء في الوسط الحضري

اجابة المبحوث	التكرار	النسبة المئوية
نعم	45	100
لا	0	0
المجموع	45	100

من خلال الجدول رقم 12 و 13و 14 يتضح أن معظم المستفيدين أقروا بفعالية مشاريع وكالة التنمية الإجتماعية وأنها لبّت احتياجات منطقتهم الحضرية، خاصة من جانب نظافة المحيط والأحياء وتهيئة الساحات العمومية وانجاز شبكات الإنارة العمومية وبالرغم من أنها مشاريع صغيرة غير أنها من النوع المفضل من طرف الفئات السكانية

ج **عرض نتائج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات وتحليلها على المنهج الوصفي واستخدمنا مجموعة من الأدوات في جمع البيانات الميدانية كالملاحظة التي تم استخدامها في الدراسة الاستطلاعية على مستوى أحياء بلدية عماري، واستمارة المقابلة التي أجريت مع 45 شخصا اختلفت أعمارهم ومستواهم التعليمي وحتى مكان إقامتهم، حيث شملت 23 سؤالا موزعة على ثلاث محاور تمثلت في : البيانات الشخصية، الاستفادة من البرامج الفردية لوكالة التنمية الاجتماعية، البرامج والمشاريع الجماعية لوكالة

التنمية الاجتماعية، وبتوزيع أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة وبعد جمع المعلومات والمعطيات الميدانية، تم تحليلها وتفسيرها في ضوء تساؤلات الدراسة وأهداف الدراسة، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

أغلب أفراد العينة لديهم اطلاع على وكالة التنمية الاجتماعية و برامجها وهذا راجع إلى أن المنطقة بها خلية جوارية، وقد استفاد معظم السكان من تدخلاتها ونشاطاتها الجوارية.

1. التساؤل الأول : ما هي مشاريع وكالة التنمية الاجتماعية بالوسط الحضري؟

من خلال المؤشرات الميدانية الواردة في الجدولين رقم(06) و (07) حيث نلاحظ أن لوكالة التنمية الاجتماعية برامج ومشاريع فردية منها وجماعية استفاد منها سكان المنطقة و هذا من خلال إنجاز مشاريع اقتصادية - اجتماعية مشجعة لمساهمة الفئات السكانية ومستجيبة للحاجيات الأولوية المعبر عنها من طرف هذه الفئات.

كما أنه يترجم أيضا على الميدان مفهوم التنمية الجماعية التساهمية، بدعم من الإدارة المحلية ويترجم إرادة الدولة في الإعلان عن تضامنها مع الفئات السكانية القاطنة بالتجمعات الحضرية، و التي هي في انتظار الاستجابة لحاجياتها الأولوية لا سيما من خلال انجاز المنشآت القاعدية ذات الأولوية كما أنها دائمة البحث في نفس الوقت عن وسائل لترقية المواطن المسئول مسؤولية تامة عن مستقبله.

2. **التساؤل الثاني:** إلى أي مدى تم النجاح في تجسيد مشاريع الوكالة ببلدية عماري؟

لقد استفادت بلدية عماري كغيرها من بلديات الوطن من عدت مشاريع تنموية فبالرغم من أن الأمر يتعلق بالمشاريع الصغيرة، غير أنها من النوع المفضل من طرف الفئات السكانية نفسها و كذا ممثليهم، لأنها في الحقيقة، قادرة على الاستجابة للحاجيات الأولية المعبر عنها بكل وضوح.

3. **التساؤل الثالث:**ماهو الدور الذي تلعبه وكالة التنمية الاجتماعية في تنمية الوسط الحضري؟

تقوم وكالة التنمية الاجتماعية بعملية إحصاء الحاجيات المعبر عنها من طرف سكان المناطق و ذلك بالاعتماد على الخلايا الجوارية التضامنية، كونها قريبة من الفئات السكانية المستهدفة و على اتصال

مباشر بها، إذ أنها تستقبل مطالبهم و تقوم بمرافقتهم للتكفل بانشغالاتهم لدى المصالح المختصة (المجالس الشعبية البلدية، مديريات النشاط الاجتماعي للتضامن، وكالة التنمية الاجتماعية) غير أن كل ذلك يتطلب بالطبع استثمارا معتبرا في كل من الموارد البشرية و المادية و كذا التأطير الجواري الكيفي الذي من شأنه ضمان حوار اجتماعي فعال و بناء.

وهنا يتجلى الدليل على اهتمام و التزام الفئات السكانية بالانضمام لهذه المقاربة التساهمية، المجددة والمندة للطاقات، حيث تم تطوير هذا المسعى و تلقينه من طرف وكالة التنمية الاجتماعية و هذا منذ حوالي عشرين سنة، و قد تم اعتماده من طرف جميع الشركاء المعنيين مع ازدياد الطلب عليه بصفة مستمرة، مما يشكل الدليل على الاهتمام الذي توليه له الفئات السكانية نفسها، تتمثل فائدة هذا المسعى في معالجة المشاكل التي تعاني منها المناطق التي لم يتم بعد استهدافها من طرف البرامج القطاعية و المحلية و كذا القيام أولا باستهداف جميع شرائح المجتمع على مستوى كافة التراب الوطني.

خـــــاتمة:

إن التنمية الاجتماعية هي تلك التي تسعى إلى تحقيق توازن بين الذي يعد وليد احتياجات أجيال الحاضر دون التضحية بالمستقبل، فهي المخرج الوحيد في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء ، وهدفها الجوهري النهوض بجميع أبعادها وذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب والسليم لنجاحها.

وتتجلى أهمية هذا المفهوم من الدراسات التطبيقية لعملية التنمية الاجتماعية في جوانبها المختلفة، ومما زاده أهمية هو احتواءه على البعد الإنساني أي النهوض الشامل للمجتمع بأسره كلما أثيرت هذه المسألة.

أما الوسط الحضري ككيان اجتماعي ذو أبعاد ديمغرافية وظيفية،ثقافية تكنولوجية، اقتصادية وصناعية وهو انعكاس لحاجات اجتماعية تشكل في مجملها مختلف المظاهر الحضرية، والخصائص الحياتية التي تميز الأنماط المعيشية فيه، وفي ظل التحولات والتغيرات التي يتعرض لها هذا الأخير، كذلك تعتبر الأسرة الحضرية أحد مكونات المجتمع الحضري والوحدة التحليلية الأساسية التي تحدد مكانات الأفراد و أدوارهم، حيث يؤكد السياق التاريخي للدراسات الحضرية، أن الأسرة الحضرية طرأت عليها مجموعة من التغيرات والتحولات التركيبية والوظيفية، بفعل تغير الأنساق الاجتماعية في المجتمع الحضري وذلك على مستويات تمس تركيبته البنائية والوظيفية.

وتسعى وكالة التنمية الاجتماعية في تنفيذ برامجها ومشاريعها والاهتمام أكثر بمجالات التنمية لتشمل مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياحية والثقافية، مع إشراك الساكنة في هذا المجهود وتوسيع وتنويع البرامج وتسريع وتيرتها .

وإذا كنا قد أكدنا فيما سبق على توفر أهم الآليات التي كرستها الدولة للنهوض بتنمية اجتماعية في مدننا و بخاصة في ظل الظروف الحالية التي تفسح المجال لاستنهاض قوى المجتمع وكافة أنشطة التضامن الوطني فليس معنى ذلك أنه لا توجد عقبات أو تحديات أمام النهوض به وتفعيل دورها في المجال الاجتماعي بشكل عام

المراجع:

I. المراجع بالغة العربية:

1. ابن منظور: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، 2002.
2. إحسان محمد الحسن: **موسوعة علم الاجتماع**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان ط 1، 1999
3. أحمد بوذراع :**التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن** " دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري" ، منشورات الجامعة ، باتنة، 1997.
4. أحمد رشوان: **مشكلات المدينة**، دون ذكر دار النشر، الاسكندرية، مصر، 1997.
5. إلياس وطه الحاج :**المناهج بين الثوابت والمتغيرات**،ط الاولى، مكتبة الأقصى، عمان 1990.
6. تأليف نخبة من أساتذة علم الاجتماع: **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
7. حسن ابراهيم عيد: دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، مصر،1984
8. سميرة أحمد السيد : **مصطلحات علم الاجتماع** ، مكتبة الشقري، السعودية ، 1997.
9. سميرة كامل محمد: **التنمية الاجتماعية** ، "مفهومات اساسية، رؤية واقعية" المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية مصر، 1998
10. السيد الحسيني: **المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري** ، دار المعارف، القاهرة، مصر 1981.
11. سيد عويس: المعوقات **الثقافية و التنمية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية القاهرة، مصر، 1973
12. عادل مختار الهواري و آخرون: **قضايا التغيير و التنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية الأزاريطية، مصر، دون ذكر سنة النشر.
13. عبد الباسط محمد حسن: **التنمية الاجتماعية**، المطبعة العالمية، القاهرة، مصر، 1970 .
14. عبد الرحيم تمام أبو كريشة، **دراسات في علم اجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث الأزاريطية، مصر، دون ذكر سنة النشر.
15. عبد المنعم شوقي، أحمد الدفراوي: **تنمية المجتمع الريفي**، الشركة المتحدة للنشر و التوزيع القاهرة، مصر، 1976
16. عبد الهادي محمد والي، **التنمية الاجتماعية**، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، دون ذكر سنة النشر.
17. عبد الهادي والي: التنمية، **مدخل لدراسة المفهومات الأساسية** ، دار المعارف الجامعية الإسكندرية، مصر، 1993.
18. غريب محمد سيد أحمد: **علم الاجتماع الحضري** ، دار المعرفة الجامعية، بدون ذكر البلد،2006
19. فاروق مصطفى إسماعيل :**التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي**، دار المعرفة الجامعية بدون ذكر البلد، 1990 .
20. اللقاني ومحمد :**مناهج التعليم بين الواقع والمستقبل** ، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2001.
21. محمد السويدي: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري** " تحليل سوسيولوجي لأهم مضاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
22. محمد الكردي: **التخطيط للتنمية الاجتماعية**، دراسة لتجربة **التخطيط** في أسوان، دار المعارف، القاهرة، 1977

23.محمد بومخلوف: **التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة** – الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية للتحضر ،دار الأمة، الجزائر، 2001 .
24.محمد عاطف غيث و محمد علي محمد: **دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي**، دار النهضة العربية، بيروت، مصر، 1999
25.محمد عاطف غيث: **علم الاجتماع الحضري " مدخل نضري"**، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، مصر، 1995
26.محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر 1997.
27.محمد عباس إبراهيم: **التنمية والعشوائيات الحضرية** ،اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية، مصر،2003 .
28.محمد عبد الفتاح محمد: **الخدمة الاجتماعية في مجال التنمية"أسس نظرية و نماذج تطبيقية"** ، بدون ذكر دار النشر، ط1، دون تاريخ.
29.محمد عمر الطنوبي :**التغير الاجتماعي**، منشاة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1996 .
30.محمد مختار بوراكي : **السلطة الأبوية في العائلة الجزائرية وحركة التغير الاجتماعي** رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث والدراسات العربية بغداد، العراق، 1987
31.محمد نبيل جامع: **التنمية في خدمة الأمن القومي، الطاقة البشرية والنووية في الميزان** منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2000.
32.محمود الجوهري: **علم الاجتماع و قضايا التنمية في العالم الثالث**، ط3 ، دار المعارف القاهرة، 1973
33.مصطفى الخشاب، **علم الاجتماع**، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1968

II. المراجع باللغة الاجنبية

[1] HOBHOUSE : LET, **Social developement**, université books, London, 1966, P37 .

III. المذكرات والمواثيق

1. عبد العزيز العياش: **دور علم الاجتماع في تنمية بلدان العالم الثالث (حالة الجزائر)** أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر،2003/2002.

IV. المقالات والمنشورات

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مصالح رئيس الحكومة، وكالة التنمية الاجتماعية، **مجموع النصوص التطبيقية والتنفيذية المتعلقة بالبرامج المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية**، الجزائر، 2001.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة التشغيل والتضامن الوطني، وكالة التنمية الاجتماعية، **برنامج الشبكة الاجتماعية** ، مطبوعة خاصة بدائرة الحماية الاجتماعية، 2006.
3. عبد الحميد الدليمي: **الواقع والضواهر الحضرية** ، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، دون ذكر السنة.
4. عبد العزيز بودن :**التحضر** في **الجزائر** " العوامل، المراحل،الخصائص، الانعكاسات" مقال الباحث الاجتماعي، العدد5، الجزائر ، 2004.
5. محمد تاميني: وكالة التنمية الاجتماعية (مهام وتنظيم)، **رسالة وكالة التنمية الاجتماعية**، الجزائر 2000.

6. مصالح رئيس الحكومة: وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني، وكالة التنمية الاجتماعية، **دليل الاجراءات**، 1997.
7. وكالة التنمية الاجتماعية: **برامج التشغيل والإدماج** ، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية، عدد 05 ، الجزائر.
8. وكالة التنمية الاجتماعية: **برامج الدعم والنشاط الاجتماعي** ، رسالة وكالة التنمية الاجتماعية، عدد 05 ، الجزائر، 2004.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإجتماعية

قسم علم الاجتماع

مسار علم الاجتماع الحضري

رقم الاستمارة: ..... **التاريخ:** .....

إستمارة مقابلة:

مشاريع وكالة التنمية الاجتماعية في الوسط الشبه حضري

دراسة حالة بولاية تيسمسيلت بلدية عماري أنموذجا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الإجتماع الحضري

من إعداد الطالب **تحت إشراف الاستاذ**

ناجي بلقاسم بوسكرة عمر

ملاحظة: هذه المعلومات سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي

السنة الدراسية :2018/2017

استمارة البحث:

أولا: البيانات الشخصية للمبحوث:

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2. السن: ☐ سنة
3. الحالة العائلية: متزوج ☐ أعزب ☐
   مطلق ☐ أرمل ☐ يعيش بمفرده ☐
4. ماهو عدد أفراد أسرتك؟ ☐
5. المستوى التعليمي: أمي ☐ مدرسة قرآنية ☐
   ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐
6. الأصل الجغرافي: حضري ☐ ريفي ☐
7. الحالة المهنية: عامل ☐ بطال ☐

ثانيا: البيانات الخاصة بالفرضية الأولى بالاستفادة من البرامج الفردية لوكالة التنمية الاجتماعية:

8. هل استفدت من احد برامج وكالة التنمية الاجتماعية؟ نعم ☐ لا ☐
9. في حالة الإجابة بنعم، ما هو البرنامج الذي استفدت منه؟

   ☐ AFS ☐ DAIS ☐ PID

10. منذ متى وأنت مستفيد من البرنامج؟

    أقل من سنة ☐ من عام إلى خمس سنوات ☐

    من ستة إلى عشر سنوات ☐ أكثر من عشر سنوات ☐

11. هل البرنامج الذي استفدت منه يلبي احتياجاتك؟ نعم ☐ لا ☐
12. في حاجة الإجابة بلا، لماذا؟

.....

.....

13. هل ترى أن هذه البرامج كافية؟

.....

.....

ثالثا: البيانات الخاصة بالفرضية الثانية البرامج والمشاريع الجماعية لوكالة التنمية الاجتماعية:

14. هل استفادت منطقتكم من مشاريع وكالة التنمية الاجتماعية؟ ☐

نعم ☐ لا ☐

15. في حالة الإجابة بنعم، ما هو البرنامج الذي استفادت منه؟

مشاريع الجزائر البيضاء ☐ مشاريع التنمية الجماعية ☐

16. هل المشروع لا يزال في حالة الخدمة؟ قيد الخدمة ☐

متوقف ☐ جزئيا ☐ متوقف كليا ☐

17. هل تلبي هذه المشاريع احتياجات منطقتكم؟ نعم ☐ لا ☐

18. في حالة الإجابة بلا، لماذا؟

.....

....

19. هل ترى ان مشاريع الجزائر البيضاء ضرورية في الوسط الحضري؟

نعم ☐ لا ☐

20. في حالة الإجابة بلا، لماذا؟

.....

....

21. هل ترى أن مشاريع الجزائر البيضاء و مشاريع التنمية الجماعية فعالة في خدمة المجتمع الحضري؟ ☐ نعم ☐ لا

22. في حالة الإجابة بلا، لماذا؟

.....

....

23. ما هي اقتراحاتك اتجاه هذا الموضوع؟

.....

....

.....

.....